جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم مالية و محاسبية
التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : بلكحل سهام

بعنوان:

دراسة العوامل المؤثرة في النمو الداخلي في المؤسسات البترولية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار –حاسي مسعود –ورقلة للفترة (2005–2013)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2014/06/9.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاستاذ/هتهات السعيد. . . . . (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.

الدكتور/دادن عبد الوهاب.....(أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.

الاستاذ /بكاري بلخير .. . . . . (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية:2014/2013

الإهـــداء

إلى من قال فيهما الحق عز وجل"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسان ".

إلى من قاسمني أحلامي و علمني بحزمه الصمود أمام الصعاب لبلوغ غاياتي و تحقيق أمالي ،

وعزز بعطفه وحنانه ثقتي بغيري ،إلى قمر ظلمتي و الشمعة التي تحترق ليضيء نورها

دربي والدي الحبيب حفظه الله.

إلى التي قال فيها سيد الخلق محمد صلى الله عليه و سلم "إن الجنة تحت أقدام الأمهات "إلى

التي غمرتني بعطفها و حنانها وسهرت لأجلي الليالي ومسحت دمع أحزاني –أمي الغالية –رعاها الله.

إلى أغلى ما أهدتني الحياة أخواتي: طاوس ،الهاشمي ،انوار ، دالية,محمد

دون ان انسى إلى الكتاكيت يونس ايوب ، نونو نوردين،حفظهم الله ورعاهم وأنار دربهم التربية الصالحة

والعلم النافع.

إلى من تعلمت معهن معنى الصداقة –دلال ،لامية ،ميزالا، امل، اميرة ،سهيلة. زينب,ايمان,

إلى زملائي و زميلاتي دفعة 2009 مالية مؤسسة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

"سهام"

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر يكافئ
نعمه ويوافي مزيده، وأفضل الصلاة على سيد الأولين والآخرين وإمام
المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الطاهرين وصحبه
أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:
ألا بذكر الله تدوم النعم، وعليه فإنني أتقدم بالشكر والحمد لله
سبحانه وتعالى على نعمه وامتنانه، إذ بفضله وتوفيقه تمكنا من إتمام هذا
العمل، فالحمد لله رب العالمين.
كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور عبد الوهاب دادان
، الأستاذ المشرف الذي ساهم معي بجهده ووقته، ونصائحه القيمة،
كما أتقدم بالشكر أيضا إلى جميع من ساعدني في هذا العمل من أساتذة الاستاد
بن ساسي ,الاستاد سويسي الهواري,الاستاد بن مالك حسان
وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة هذه المذكرة ,
وإطارات بالمؤسسات.
ولهؤلاء جميعا أقول جزاكم الله خيرا.

دراسة العوامل المؤثرة في النمو الداخلي في المؤسسات البترولية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الابار للفترة 2005_2013

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على النمو الداخلي للمؤسسات العاملة في قطاع النفط ومعاييره .فعادة ما تتوفر هذه الأخيرة على سوق كبير في حالة نمو سريع لمنتجاتها الأصلية أو لمنتجات في طور الابتكار .ولكن نمو المؤسسة يتطلب رؤوس أموال إضافية تكون معتبرة في غالب الأحيان وعليه يتطلب الأمر انتهاج سياسات تمويل فعالة تسمح بتحقيق أهداف المؤسسة وفي مقدمتها الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى. حيث تشير مختلف تعار يف النمو إلى أنه يغطي حقائق مادية عديدة. ومن أجل معالجة موضوعنا استخدمنا المقابلة وتحليل وثائق المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار .

فيعتبر النمو الداخلي ظاهرة ديناميكية في ضوء مجموعة من المعايير الاقتصادية والمالية ومن خلال هذه الحقائق يمكن تجسيد ظاهرة النمو بانتهاج عدة إستراتيجيات. وقد خلصت الدراسة الى أن نمو المؤسسة مرهون بإمكانياتها المالية و يعد النمو من أهم الشروط التي تمكنها من الحافظ على مركزها التنافسي و لتحقيقه فهي تحتاج إلى موارد مالية تساهم في تمويل مختلف استثماراتها و تحقيق النمو و التوسع بأهمية دراسة العوامل التي تؤدي الى نمو المؤسسة .

كلمات المفتاح:النمو الداخلى,المر دودية ،الرافعة المالية ،الاستراتيجية.

Étude des facteurs influant sur la croissance interne dans les entreprises de pétrole- étude de cas: l'Entreprise National des Travaux aux Puits 2005-2013.

Résumé :

Cette recherche vise à identifier la croissance interne des Entreprises Travaillant dans le champ pétrolifère et ses normes. Sont disponibles sur le marché Dans le cas d'une croissance rapide pour ses produits ou des produits dans le processus de l'innovation. Mais la croissance de l'institution exige des capitaux additionnels dire souvent, il exige des politiques de financement efficaces qui permettent la réalisation des objectifs de la Fondation et des objectifs stratégiques en particulier à long terme. Où différentes définitions si croissance qui couvre plusieurs faits importants, et pour répondre à notre interview et analyse nous avons utilisé les documents de l'entreprise **N**ationale des **T**ravaux aux **P**uits.

et la croissance interne Phénomène dynamique au regard des Normes économiques et financiers Pendant ces faits peut refléter le phénomène de croissance en poursuivant plusieurs stratégies. L'étude a conclu que la croissance de l'entreprise dépend des possibilités financières et de croissance est l'une des conditions essentielles qui permettent à l'organisme de maintenir sa position concurrentielle et de réaliser qu'ils ont besoin de ressources financières pour financer divers investissements et la croissance et l'expansion de l'importance d'étudier les facteurs qui conduisent à la croissance de l'entreprise.

Mots clés : Croissance interne, rentabilité, effet de levier, Stratégie **.**

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء.....	III
شكر.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الاشكال.....	VIII
قائمة الرموز والمختصرات.....	IX
قائمة الملاحق.....	X
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	**01**
تمهيد.....	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	03
المطلب الاول:الأسس النظرية لإستراتجية النمو الدخلي.....	03
الفرع الاول:النظريات المفسرة لنمو الداخلي.....	03
الفرع الثاني: مفاهيم حول النمو الدخلي.....	07
الفرع الثالث:أنواع النمو في المؤسسة.....	08
المطلب الثاني: الديناميكية المالية للنمو.....	09
الفرع الاول :مفهوم ديناميكية النمو.....	09
الفرع الثاني: المردودية والنمو.....	09
الفرع الثالث: الرافعة المالية.....	11
المطلب الثالث :المؤشرات المالية للنمو الداخلي وحالاته الممكنة في المؤسسات.....	11
الفرع الاول :المعايير الاقتصادية.....	12
الفرع الثاني :المعايير المالية.....	13
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية.....	15
المطلب الاول:الدراسات السابقة بالغة العربية.....	15
المطلب الثاني:الدراسات السابقة بالغة الاجنبية.....	18
خلاصة الفصل.....	21
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار 2005-2013	**22**
تمهيد.....	23
المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....	24
المطلب الأول :طريقة جمع المعطيات.....	24
الفرع الأول :مجتمع وعينة الدراسة.....	24
الفرع الثاني : طبيعة متغيرات الدراسة.....	25
الفرع الثالث : تلخيص المعطيات المجمعة.....	26

المطلب الثاني : أدوات معالجة المعطيات.....	26
المطلب الثالث:الاستراتيجية في المؤسسة الوطنية للاشغال في الابار.....	27
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة.....	29
المطلب الاول :حساب معدلات النمو في النشاط.....	29
المطلب الثاني :حساب معدلات النمو الداخلي اعتمادا على عناصر الميزانية.....	39
المطلب الثالث :حساب النمو الداخلي بالاعتماد على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.....	47
خلاصة الفصل.....	57
خاتمة.....	59
قائمة المراجع.....	63
جدول للعلاقات المستخدمة والدلالة منها.....	66
الملاحق.....	68
الفهرس.....	72

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال	VIII
قائمة الرموز والمختصرات	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	03
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	15
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار 2005-2013	**22**
تمهيد	23
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	24
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة	29
خلاصة الفصل	57
خاتمة	59
قائمة المراجع	63
الملاحق	68
الفهرس	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(02–01)	تعريف بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار	25
(02–02)	التغيير في رقم الاعمال	29
(02–03)	التغير في القيمة المضافة	31
(02–04)	نسب النمو للفائض الاجمالي للاستغلال	32
(02–05)	نمو نتيجة الاستغلال	34
(02–06)	النمو في النتيجة الصافية	35
(02–07)	معدل النمو المستقل	37
(02–08)	نسب التمويل الذاتي	38
(02–09)	النمو في الاصول الجارية	40
(02–10)	النمو في الاصول الغير جارية	41
(02–11)	نمو مجموع الأصول	43
(02– 12)	نمو الاموال الخاصة	44
(02– 13)	معدلات النمو لديون	46
(02– 14)	حساب نسبة المردودية الاقتصادية	47
(02– 15)	حساب نسب المردودية المالية	49
(02– 16)	حساب نسب الرافعة المالية	51
(02– 17)	تطور المردودية الإقتصادية و المردودية المالية و الرافعة المالية	52
(02– 18)	مركبات المردودية المالية	54
(02– 19)	مركبات الرافعة المالية	55

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01–01)	الحجم الامثل للمؤسسة بين قيود التكلفة وهدف تعظيم الربح	04
(01–02)	موضع النمو من دورة حياة المؤسسة	05
(01–03)	مراحل النمو المتواصل للمؤسسة	06
(01–04)	الديناميكية المالية للنمو	09
(02–01)	النمو في رقم الاعمال	30
(02–02)	النمو في القيمة المضافة	31
(02–03)	النمو في الفائض الاجمالي للاستغلال	33
(02–04)	النمو في نتيجة الاستغلال	34
(02–05)	النمو في النتيجة الصافية	36
(02–06)	النمو في معدل النمو الداخلي	38
(02–07)	نسب التمويل الذاتي خلال سنوات الدراسة	39
(02–08)	النمو في الاصول الجارية	41
(02–09)	النمو في الاصول الغير جارية	42
(02–10)	النمو في مجموع الاصول و الخصوم	43
(02–11)	النمو في الاموال الخاصة	45
(02–12)	النمو في الديون	46
(02–13)	النمو في المر دودية الاقتصادية	48
(02–14)	النمو في معدل المردودية المالية	50
(02–15)	النمو في معدلات الرافعة المالية	51
(02–16)	النمو في المردودية المالية والاقتصادية و الرافعة المالية	52
(02–17)	مركبات المردودية المالية	54

قائمة الرموز والمختصرات:

الرمز	الدلالة	
م و ش ب	المؤسسة الوطنية الأشغال في الآبار	**E**ntreprise **N**ationale des **T**ravaux aux **P**uits
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**I**nternational **F**inancial **R**eporting **S**tandards
DPCG	قسم التخطيط ومراقبة التسيير	**P**lanification et **C**ontrôle de **g**estion
DFC	المديرية المحاسبة والمالية	**D**irection de la **c**omptabilité et des **f**inances
BP	صندوق بريد	**B**oîte **P**ostal
QHSE	مبدا الصحة والسلامة المهنية	**Q**ualité, **h**ygiène, **s**écurité, **e**nvironnement
ISO	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	**I**nternational **O**rganization For **S**tandardization
ERP	نظام الإدارة المتكاملة	**E**nterprise **R**esource **P**lanning

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق(01)	أصول المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة (2005-2013)	68
ملحق(02)	خصوم المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة (2005-2013)	69
ملحق(03)	جدول حسابات النتائج المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة (2005-2013)	70

مقدمــة العامــة

أ.توطئة :

ان الاتجاه المتزايد نحو العولمة مسألة لا مفر منها وواقع الأمر يؤكد أن هذا الاتجاه مرتبط بدرجة كبيرة وحيوية بالتأثير القوي على تطور الفكر التسييري للمؤسسات الاقتصادية، فبعد أن كان هدف الربح هو الغاية الأساسية المعتمدة في المرحلة السابقة أصبح لزاما على المؤسسة اليوم ربط هذا الهدف بأولوية البقاء والتأقلم مع المحيط الاقتصادي الجديد، حيث يقتضي الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة سعي المؤسسات الاقتصادية للحرص على استمرارية أنشطتها في محيط تخوض فيه المؤسسة صراعها من أجل البقاء والنمو. وعليه أصبحت إستراتيجية النمو اليوم حاجة ضرورية للمؤسسات الاقتصادية الهادفة إلى البقاء والاستمرار ولمواجهة حالة التنافس المتصاعدة التي تشهدها أغلب أسواق العالم.

و بذلك تحوَّل الفكر التسييري من مرحلة إدارة الصراع التنافسي بين المؤسسات إلى مرحلة إنشاء التحالفات و التعاون المشترك بينها، و ظهر بذلك ما يعرف باستراتيجيات الاندماج و الابتلاع و التحالف...إلخ، فا برغم من أنّ ظهورها يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصبحت اليوم أهم و أنجع السُّبل لتحقيق النمو السريع و اختراق الأسواق و تنويع المنتجات و الأنشطة.

تعد إشكالية النمو الدخلي من بين أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات ، وهذا ما يستدعي إنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات .فعادتا ما تتوفر هذه الأخيرة على سوق في حالة نمو سريع لمنتجاتها الأصلية أو لمنتجات في طور الابتكار .إلا نمو المؤسسة يتطلب رؤوس أموال إضافية تكون معتبرة في غالب الأحيان .وعليه يتطلب الأمر انتهاج سياسات تمويل فعالة تسمح بتحقيق أهداف المؤسسة وفي مقدمتها الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى.

و أصبح من المؤكد أن نمو المؤسسة مرهون بإمكانياتها المالية و يعد النمو الداخلي من أهم الشروط التي تمكن المؤسسة من المحافظة على مركزها التنافسي و لتحقيقه فهي تحتاج إلى موارد مالية تساهم في تمويل مختلف استثماراتها و تحقيق النمو و التوسع.

ب.الإشكالية :

على ضوء ما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن طرحها على النحو التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في النمو الداخلي للشركات العاملة في قطاع النفط ؟

تقودنا هذه الإشكالية الرئيسية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل العوامل المؤثرة في تغيير سلوكيات النمو الداخلي لمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار؟
- هل تبني استراتيجية جيدة يحسن من الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ؟

ج.الفرضيات :

وللإلمام بحيثيات الموضوع و محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

- من العوامل التي تؤثر على نمو المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار التمويل الذاتي ؛

- ان انتهاج استراتيجية مدروسة بشكل دقيق و اتخاذ الإحتياطات اللازمة من العوامل التي تساعد على نمو المؤسسات.

ث .مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ تزايد الاهتمام بأبحاث و الدراسات موضوع النمو الداخلي في المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ الرغبة في ابراز العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة العوامل كمتغير مستقل و النمو الداخلي كمتغير تابع
- ✓ اثراء المعارف و المكتسبات الخاصة بموضوع الدراسة.

ج .أهداف وأهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف من بينها :

- ✓ التعرف على النمو الداخلي وتحديد مؤشرات قياسه؛
- ✓ التعرف على العوامل المؤثرة في النمو الداخلي؛
- ✓ تحديد اهمية التمويل الذاتي في المؤسسة والتعرف على مدى مساهمته في النمو الداخلي؛
- ✓ التعرف على اهمية الاستراتيجية الجيدة المؤدية لنمو المؤسسة؛

كما تكمن أهمية البحث في :

- ✓ تبرز اهمية هدا البحث في النمو الداخلي كأحد الشروط التي تمكن المؤسسة من المحافظة على مركزها التنافسي في بيئة معلومة وفي ظل اقتصاد الأسواق المفتوحة و لتحقيق هذا النمو تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية داخلية و خارجية تساهم في تمويل مختلف الاستثمارات، و تدعيم مركزها المالي، و تحقيق النمو و التوسع.

ح.حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار –بحاسي مسعود– ولاية ورقلة، وتحديداً بمديرية مراقبة التسيير DPSG ومديرية المحاسبة والمالية DFC. أما عن المجال الزمني لبحثنا فهو يتحدد من سنة 2005 الى غاية سنة 2013.

خ.المنهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة موضوع بحثنا إستخدمنا المنهج الوصفي بغية الإلمام والإحاطة بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اتبعنا فيه منهج التجريبي استنادا على دراسة حالة حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي. واستعنا بالمقابلة بغية جمع معطيات الدراسة من أجل معرفة النتائج ومناقشتها لإثبات او نفي الفرضيات.

د.مرجعية الدراسة :

لقد اعتمدنا في موضوعنا على مراجع مختلفة من بينها:

- **المصادر الأولية** : وتتمثل في المقابلة والتي من خلالها تم جمع القوائم المالية والوثائق التي لها علاقة بالنمو الداخلي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار.
- **المصادر الثانوية** : وتتمثل في الكتب والمجلات والانترنت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

ذ.صعوبات البحث :

خلال إعدادنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها :

- انعدام الدراسات التي تعالج صلب الموضوع بطريقة مباشرة ما صعب علينا ترتيب و تنسيق الموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة؛
- صعوبة التنقل الى المؤسسة محل الدراسة.

ر.هيكل البحث:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين كما يلي:

يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية حول النمو الداخلي، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين خصص المبحث الأول للأدبيات النظرية والتي تتمحور حول النمو الداخلي و اهم النظريات المتعلقة بالنمو ، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة التي تم الإعتماد عليها في دراستنا و إبراز أهم الجوانب التشابه والإختلاف.

بينما الفصل الثاني يحتوي على دراسة حالة فمن خلاله تم إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع في دراسة الحالة التي أجريت بالمؤسسة و التي تحدد العلاقة الموجودة بين النمو الداخلي لمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود و العوامل المؤثرة فيه، كما قُسم هذا الفصل الى مبحثين خصص المبحث الأول الى الطريقة والأدوات وبما يخص المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها.

تمهيد:

من خلال دراسة العوامل المؤثرة في النمو الدخلي نجد ان الباحثين سابقا درسوا هده الظاهرة باعتبار ان كل المؤسسات تقوم بالنمو ويرى الملاحظ لحال المؤسسات في سهولة نشأتها وبساطة تنظيمها وقلة الموارد التي تتطلبها لكن من جهة اخرى فكلما تزايدت أعدادها يوما بعد يوم هناك بالمقابل العديد منها في السنوات الاولى من نشأتها تزول وتتلاشى.

فالمؤسسات مجبرة على دلك (النمو) وقد جاء هدا في النظرية النيو كلاسيكية ,ولهذا تكلموا عن دورة حياة المؤسسة والتي تم تشبيهها بدورة حياة الانسان ،التي نجدها مقسمة الى عدة مراحل وهي :الانطلاق النمو ،النضج ،التدهور.اما الباحثين الاخريين نظروا الى هده النقطة بأهمية دراسة العوامل التي تؤدي الى نمو المؤسسة ،أي العوامل التى يجب تواجدها في المؤسسة لتحقيق النمو والتي تؤثر في النمو،واستمرارها مرهون بمدى رضى عملائها عن المنتجات التي تقدمها وولائهم لها ،فعليها ان تدرك ان كل خطوة تخطوها الى الأمام تمكنها من كسب زبائن جدد وبالتالي تتمكن من تحقيق أرباح أكثر ،تعود بالفائدة عليها وعلى الإقتصاد الوطني من جهة وتزيد من رفاهية المجتمع من جهة اخرى ويشمل هدا الفصل مبحثين المبحث الاول يتطرق الى الادبيات النظرية المتعلقة بالدراسة بشكل مباشر اما المبحث الثاني فيتعلق بالأدبيات التطبيقية الذي يأتي فيه عرض عن الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

- ✓ **المبحث الاول:الادبيات التطبيقية**
- ✓ **المبحث الثاني:الادبيات النظرية**

المبحث الاول:الادبيات النظرية

يعتبر نمو المؤسسة عاملا اساسيا من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية .ويعود هذا، في اعتقادنا، ،وكما يعتبر نجاح المؤسسة نتيجة لمجموعة القرارات التي اتخذتها مسبقا وفي مقدمتها القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالنمو.

المطلب الاول:الأسس النظرية لإستراتجية النمو الدخلي

يعتبر النمو ضرورة[1] للبقاء في الصناعات التي تتعرض لتغيرات كبيرة، إذ تعتبر استراتيجية البقاء ناجحة في الأجل القصير فقط،أما في الأجل الطويل فإن هذا يعني عدم البقاء.

الفرع الاول:النظريات المفسرة لنمو الداخلي

اولا:النظرية الاقتصادية التقليدية:ساهمت النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) بالكثير من خلال دراستها لسلوك المؤسسة والسوق وسبل تحقيق التوازن العام بين أسواق المنتجات[2] وأسواق عوامل الإنتاج. حسب هذه النظرية، فالمؤسسة عبارة عن علبة سوداء موصوفة فقط بالعناصر الكمية التي تعبر حدودها، تقوم بتحويل(المدخلات) رأس المال و العمل (إلى مخرجات) سلع و خدمات (دون الأخذ بعين الاعتبار لتفاصيل نشاطها الذي تمارسه في سوق تنافسي تام يتميز بخمسة فرضيات أساسية:

- ✓ تكافؤ السوق باحتوائه على عدد كبير من البائعين والمشترين ولا يستطيع أي منهم تحديد السعر؛
- ✓ حرية الدخول والخروج إلى ومن السوق؛
- ✓ تماثل المنتجات لدى مؤسسات السوق ومنه فالمنافسة قائمة على السعر فقط؛
- ✓ حرية حركة عوامل الإنتاج سواء بين المؤسسات أو بين الأسواق؛
- ✓ المعلومات متاحة ومجانية فكل الأعوان الاقتصاديين يعلمون في نفس الوقت ومجانا الكميات المعروضة والأسعار.

إذا تظهر المؤسسة كوظيفة إنتاج تربط بين مختلف العوامل، والكمية[3] العظمى التي يمكنها أن تنتج في ظل ظروف السوق.سنة 1963قام الاقتصادي التقليدي(Penrose) تحليل أساسيات النظرية واعتمادا على التفكير النيوكلاسيكي لنمو المؤسسة أين يلعب حجم المؤسسة الدور الأساسي في شرح نموها حيث يوجد حجم أمثل للمؤسسة يتعلق بالمر دودية، هذا الحجم الأمثل يوافق الحد الأدنى لدالة التكلفة المتوسطة لوظيفة الإنتاج تحت تأثير مردودية العوامل واقتصاديات الحجم. فالمؤسسة تدمج عامل رأس المال وعامل العمل لضمان الإنتاج وفي المدى القصير يفترض التحليل ثبات عامل إنتاج وتغير عامل آخر:

---

[1] دربال سمية،**سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2012 ، ص36

[2] Moungou Sabine Patricia, **La croissance de l'entreprise - Le cas des l'industries agroalimentaires de l'économie camerounaise**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Nantes, 2005, pp 44-46.

[3] **الياس بن ساسي ،الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة(الاسس النظرية لعملية المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية للنمو)،الطبعة الاولى ،2011 ،دار وائل للنشر** والتوزيع ص 12.

فمردودية العوامل :تقيس ارتفاع الإنتاج الناتج عن الارتفاع في العامل المتغير؛

اقتصاديات الحجم :هي الوفرات في التكلفة مع الزيادة في حجم الإنتاج الناتجة عن انخفاض التكلفة الوحدوية نتيجة توزيع التكاليف الثابتة على الحجم المتزايد للإنتاج.

شكل رقم(01 - 01): الحجم الامثل للمؤسسة بين قيود التكلفة وهدف تعظيم الربح

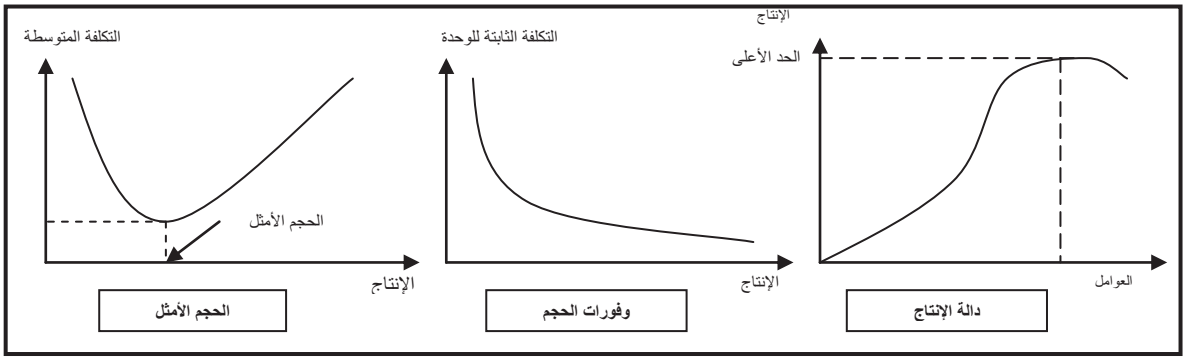

المصدر:الياس بن ساسي، الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة(الاسس النظرية لعملية المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية للنمو)الطبعة الاولى 2011دار وائل للنشر والتوزيع ص 13

فالسعي[1] لاقتصاديات الحجم يحلل سلوك النمو ويشرح ارتفاع حجم المؤسسة (يعني إنتاجها)حتى تحقق أقل مستوى للتكلفة المتوسطة التي توافق الحجم الأمثل، فالمؤسسة لغرض تحقيق الربح ولأجل تحقيق إنتاجها تراجح بين رأس المال والعمل، ولا ترفع من إنتاجها إلا إذا كان إنتاج وحدة إضافية يعطي عائدا أضافيا (عائد هامشي) أعلى من التكلفة الإضافية لهذه الوحدة (تكلفة هامشية)تحت قيد الميزانية وتخفيض التكاليف يؤخذ على هذا التحليل مجموعة نقائص نذكر منها:

-يتميز هذا التحليل بالسكون؛

-فرضيات المنافسة التامة التي يقوم عليها التحليل لا تتوافق والواقع الاقتصادي؛

-فرضية سعر التوازن تعني أن نمو المؤسسة لن يكون إلا في حالة اختلال توازن السوق.

-ثانيا:النظرية التطورية :نظرية دورة حياة المؤسسة

تقوم النظرية[2] التطورية على تشبيه المؤسسة بالكائن الحي حيث تعتبر المؤسسة نظام مفتوح في علاقة تبادلية دائمة مع محيطها.

وضمن المداخل التطورية تهتم نظرية دورة حياة المؤسسة بشرح نمو المؤسسة فهي تستند في تحليل النمو على فكرة تماثل السلوك التنظيمي للمؤسسات مع سلوك الكائنات الحية، وهي فكرة Marshall(1920) حيث شبه المؤسسة بالكائن الحي (الشجر) الذي ينمو حتى يصل إلى حجمه الطبيعي تحت تأثير الظروف الطبيعية المحيطة به ثم يتلاشى نتيجة ظروف طبيعية تقع عليه أيضا ويرجع الفضل إلى (Boulding 1950) لإرساء قواعد أساسيات نظرية دورة حياة المؤسسة عن طريق تطبيق نظرية الأنظمة ل (Von Bertalanffy 1973) على المؤسسات وطبيعتها التطورية، وقد أكد Boulding بأن استمرار المؤسسة في نشاطها

[1] نفس المرجع السابق، دربال سمية،ص38.

[2] Witmeur Olivier, **L'évolution des stratégies de croissance des jeunes entreprises,** Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Libre de Bruxelles, p35

هو أهم من البحث عن الربح وأن المحيط هو الذي يحدد المؤسسات التي تدر أرباحا تمكنها من الاستجابة لشروط البقاء ثم النمو[1].

شكل رقم(01 - 02): موضع النمو من دورة حياة المؤسسة

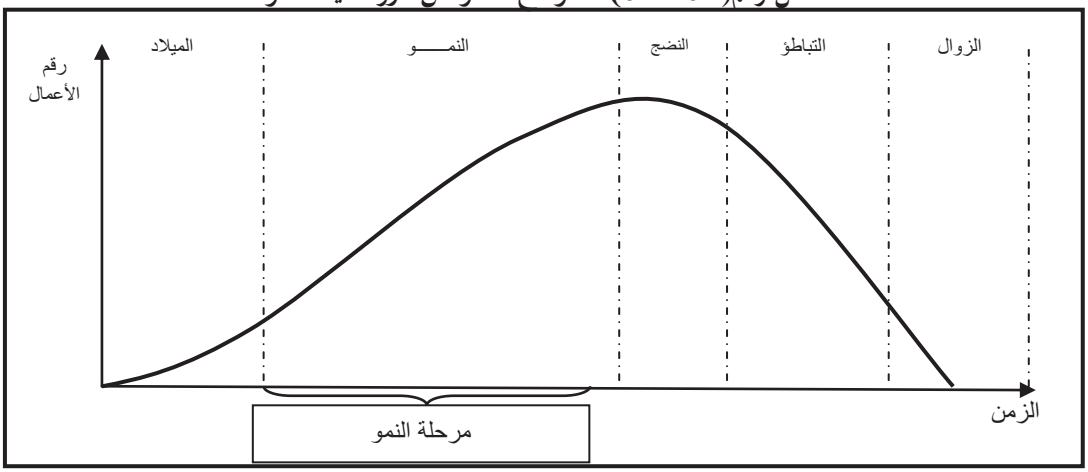

المصدر:الياس بن ساسي "الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة الاسس النظرية لعملية المفلضلة بين البدائل الاستراتيجية للنمو"الطبعة الاولى 2011،دار وائل للنشر والتوزيع ص 16.

وقد[2] ساهمت نظرية دورة حياة المؤسسة في نمدجة التطور التنظيمي للمؤسسة حيث أظهر كل من Churchill (1883), Lippit et Schmidt (1967), Grenier (1972), Adizes (1991), Intzlberg et Lewis Basire (1976), Wesley (1992) .

بأن تطور المؤسسة هو سلسلة لخمسة مراحل التي تمثل حياة المؤسسة وهي:

-الميلاد :ويعني ظهور المؤسسة في الحياة الاقتصادية؛

-النمو :هي المرحلة التي تنتظم وتتهيكل فيها المؤسسة؛

-النضج :يمثل المرحلة المثلى لذا تسعى له كل المؤسسات؛

-التباطؤ :وهي المرحلة التي تسبق زوال المؤسسة؛

-الزوال :أين تختفي المؤسسة من الحياة الاقتصادية.

وحسب هذه النظرية فان النمو ما هو إلا مرحلة من مراحل سيرورة[3] تطور المؤسسة نتيجة تفاعلها مع محيطها، ويمثل المرحلة المتصاعدة في دورة حياة المؤسسة ترافقها تعقد في التنظيم تجاوزت هذه النظرية معظم نقائص النظرية السابقة حيث تميزت بديناميكية التحليل وتفاعل المؤسسة مع المحيط، ولكن تشبيهها المؤسسة بالكائن الحي لاقى اعتراض العديد من الباحثين سببهم في ذلك أن نمو الكائن الحي لا يكون إلا بقدر معين وفي وقت زمني معين كذلك عكس المؤسسة التي يمكنها تحقيق نمو مستمر غير مقيد بالزمن .

[1] – نفس المرجع السابق ،**الياس بن ساسي ،الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة (الاسس النظرية لعملية المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية للنمو)**،ص16.

[2] الياس بن ساسي ، **المؤسسة امام خيار النمو الداخلي والنمو الخارجي** ،أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر،2008 .

[3] Witmeur Olivier, P35. نقس المرجع السابق

ثالثا: نظرية السيرورة الداخلية للنمو :

قام (Penrose) بإعداد نظرية[1] عامة لنمو المؤسسة تدرج وترتكز على السيرورة الداخلية لتطور المؤسسة، إن نظرية سيرورة النمو تستند على فكرة أساسية مفادها أن موارد المؤسسة هي وحدها القادرة على إتاحة فرص النمو لها وبها تتحدد درجة النمو الذي تستطيع المؤسسة أن تصل إليه خلال فترة زمنية معينة، وحسب هذه النظرية فان المؤسسة تستطيع تحقيق نمو مستمر من خلال التوسع في تعداد أنشطتها وتنوعها، ويتحقق هذا النمو المستمر نتيجة التجديد في الموارد.

شكل رقم(01 - 03): مراحل النمو المتواصل للمؤسسة

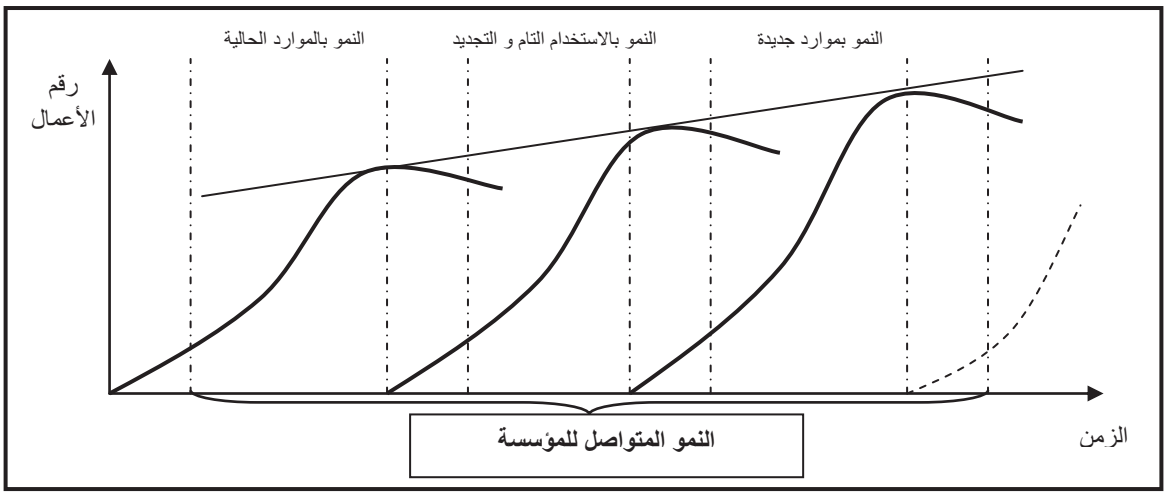

المصدر:الياس بن ساسي "الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة الاسس النظرية لعملية المفلضلة بين البدائل الاستراتيجية للنمو"الطبعة الاولى 2011دار وائل للنشر والتوزيع ص 18

فالمؤسسة بداية تقوم[2] بوضع الخطط لنشاطها وتحدد فيها قدر عوامل الإنتاج للأزمة، ثم تعمل جاهدة على الاستغلال الجيد لهذه العوامل، ولكن تسبب عوامل الإنتاج غير القابلة للتقسيم بقاء بعض الموارد مستغلة جزئيا مما يدفع المؤسسة إلى التفكير في التوسع بأنشطة أخرى واستعمال الموارد الفائضة (العاطلة) من النشاط السابق والتي يلزمها جلب موارد جديدة أخرى، ثم إن تنفيذ الأنشطة الجديدة يبقي موارد أخرى معطلة وبذلك تستأنف المؤسسة النمو من جديد.إذا تستند هذه النظرية لفكرة أساسية مفادها أن عملية تجديد الموارد هي التي تؤدي إلى نمو المؤسسة ولكن يجب أن تؤديها المؤسسة بشكلها اللازم، ولكي تتم عملية تجديد الموارد بفعالية فإن [3] (Penrose) يشترط أن يتمتع مسيري المؤسسة بالخبرة الكافية التي تمكنهم من فهم وتشخيص المحيط وانتهاز فرص النمو، كما تؤكد نظريات الموارد ل (1997) Teeceو (1995) Prahalad ،Hamel (1994). على أهمية دور الكفاءات والمهارات والعمل كفريق لاستمرار حياة المؤسسة ونموها ويضيف (Chandler 1990) وجوب توفر المؤسسة على القدرات التنظيمية لاستغلال طاقاتها.

---

[1] – Bienaymé Alain, **La Croissance des Entreprises**: **analyse dynamique des fonctions de la firme**, Tome 1, Bordas, 1971, p 06.

[2] ICHAK Adize ، **le cycle de vie de l'entreprise, diagnestic et theories**, édition d'organisation, Paris, 1991, p 26.

[3] نفس المرجع السابق ، **الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة(الاسس النظرية لعملية المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية للنمو)**، ص16.

فرع الثاني: مفاهيم حول النمو الدخلي

يرجع [1]أصل المصطلح إلى الباحثين الأمريكيين الذين استخدموا النمو الداخلي(Internal growth) للتعبير عن عدة مظاهر مختلفة في الإقتصاد و إدارة الأعمال.

- فيمكن[2] تعريف النمو على انه ارتفاع في حجم المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، هذه الفترة يمكن أن تكون طويلة أو قصيرة إذا كان النمو مرتكز على الإنتاج، كما أن النمو ظاهرة نسبية تقاس بمعدل ارتفاع الحجم خلال فترة معينة ومقارنة هذا المعدل مع المؤسسات المنافسة.
- بالنسبة ل(Penrose 1959) نمو المؤسسة يدل على نشاط التوسع وما يتبعه من انعكاسات، فهو (يعني الارتفاع في العوامل الكمية للمؤسسة (مثل :الإنتاج، رقم الأعمال، اليد العاملة، المنشات والمعدات...الخ)مرفوقة بتغيرات داخلية في خصائص المؤسسة (مثل :هيكل المؤسسة، النظام التسيري، ثقافة المؤسسة، التكنولوجيا المستخدمة... الخ) ، وهو عملية تطورية تقوم وتؤسس على نمو تراكمي للمعارف والخبرات الجماعية ويقول (Starbuck 1965) أن نمو المؤسسة ليس ظاهرة عفوية أو تلقائية ولكنه نتيجة قرار تسييري مهم، فقرار زيادة مستوى الإنتاج ينتج عن زيادة الطلب وعن قرار تحفيز وتنشيط الطلب أيضا حيث يرجع النمو لزيادة الطلب على منتجات وخدمات المؤسسة.
- أما[3] (A.B.Weber et F.Jennic 1975) فقد قدما تعريفًا أكثر دقة حيث عرفا النمو الداخلي بأنه نمو المؤسسة عن طريق التمويل الذاتي أو جلب رؤوس أموال نقدية دون التوحد مع مؤسسات أخرى

النمو الداخلي[4] هو توسع ذاتي داخل المؤسسة، يتم بواسطة الاستثمارات الإنتاجية والتجارية ؛حيث يتميز بعمليات واسعة، لشراء تجهيزات جديدة للإنتاج أو الإستغلال، ونتيجة لذلك تنمو الأصول الثابتة المادية والمعنوية للمؤسسة يؤدي النمو الداخلي إلى النمو التلقائي لحجم المؤسسة يظهر ذلك من خلال إرتفاع رقم الأعمال، عن طريق اختراق الأسواق، وتنويع تشكيلة المنتجات، بطرح منتجات جديدة (stratégie de domination)يتحقق النمو الداخلي كنتيجة لإتباع استراتيجية الهيمنة الشاملة بالتكاليف (le courbe d expérience) إستفادة من إيجابيات منحى الخبرة ، (parles coûts)إذن يتميز النمو الداخلي بالخصائص التالية:

- حيازة كبيرة لوسائل الإنتاج ؛
- الإنتاج الذاتي للاستثمارات وخاصة الوسائل التقنية ؛
- التنمية الذاتية للموارد البشرية و المالية والتقنية ؛

[1] . نفس المرجع السابق،**المؤسسة أمام خيار النمو الداخلي و النمو الخارجي**، ص53.

[2] . نفس المرجع السابق ،دربال سمية، ص 40.

[3] إلياس بن ساسي، **محاولة ضبط مفهومي النمو الداخلي و النمو الخارجي للمؤسسة كمنطلق للمفاضلة بينهما** ،مجلة الباحث – عدد 2008/06-**جامعة** ورقلة ،2008 ،ص12.

[4] G. Depallens et J-P.Jobard ; **gestion financière de l'entreprise** ; 10edition , Sirey , paris1990 , P 509.

و من خلاله[1] يمكننا أن نلخص التعاريف السابقة في أن النمو الداخلي هو الارتفاع في القدرة الإنتاجية للمؤسسة بإنشائها لوسائل إنتاجية أو بحيازتها لاستثمارات جديدة.

الفرع الثالث:أنواع النمو في المؤسسة:

هناك ثلاثة طرق تستطيع المؤسسة أتباعها لتحقيق اختيارها الاستراتيجي للنمو وهي :النمو الداخلي، النمو الخارجي والنمو التعاقدي.

✓ **النمو الداخلي(la croissance interne):**

النمو الداخلي كما يتضح من تسميته فهو داخلي المنشأ ينتج عن موارد المؤسسة الخاصة ، حيث يعرف بالارتفاع في الحجم وتغييرات في خصائص المؤسسة المحصل عليه بضم وإلحاق وسائل إنتاج إضافية منشأة من طرف المؤسسة ذاتها أو مشتراة من الخارج في إطار الصفقات التجارية .

✓ **النمو الخارجي(la croissance externe):**

تعريف Paturel بعد الدراسة [2]النقدية للعديد من التعاريف التي تناولت النمو الخارجي أعطى معتمدا للنمو الخارجي حيث عرف "بأنه عمليات الحيازة المباشرة الجزئية أو الكلية لمؤسسة (عن طريق الابتلاع مثلا)، أو الحيازة غير المباشرة عن طريق السيطرة على مؤسسة أخرى بامتلاكها لحصة هامة من رأسمالها يكفي لتولي السيطرة عليها وإدارتها، أو بواسطة مؤسسة أخرى تقع تحت سيطرة وإدارة المؤسسة وذلك على مجموعة من عوامل الإنتاج المرتبطة فيما بينها بعلاقات تنظيمية داخلية ولها القدرة على الإنتاج و/أو تقديم الخدمات وتستحوذ على حصة سوقية " المالية والتقنية"ومنه فالخاصية الرئيسية للنمو الخارجي يتمثل في حيازة عوامل الإنتاج وهي في حالة الارتباط مع العوامل الأخرى.

✓ نمو التعاقدي (**la croissance contractuelle**):

يقوم[3] النمو التعاقدي على إقامة علاقات مع مؤسسة أخرى تحت عدة أشكال، بهدف إقامة أنشطة مشتركة و تبادل الخبرات و المعارف بين الطرفين، و يعتبر B.De Montmorillon (1989) أن المؤسسة تكون في حالة نمو تعاقدي « كلما أَوكلَت إلى الغير إنجاز جزء من النشاط الضروري للإنتاج أو توزيع السلع و الخدمات الموجهة إلى السوق »

-اشتراك [4]المؤسسة مع مؤسسة أخرى أو عدة مؤسسات في حيازة مؤسسة مستقلة أو تولي السيطرة المشتركة عليها بامتلاك حصص من رأسمالها كافية لذلك يعتبر نموا خارجيا لأن عملية الحيازة هذه شملت موارد مرتبطة فيما بينها.

---

1 نفس المرجع السابق ، **محاولة ضبط مفهومي النمو الداخلي و النمو الخارجي للمؤسسة كمنطلق للمفاضلة بينهما** ،ص35.

2 Samuel Karine Evrard, **Stratégie de l'entreprise**, Presses Universitaires de Grenoble, Paris, 2006, p 143.

3. نقس المرجع السابق، **المؤسسة أمام خيار النمو الداخلي و النمو الخارجي**،ص 64.

4 - نفس المرجع السابق، دربال سمية،ص44.

المطلب الثاني: الديناميكية المالية للنمو

الفرع الاول :مفهوم ديناميكية النمو

باعتبار[23] النمو ظاهرة تتجسد في تطور حجم الإمكانيات المادية، البشرية والتقنية فيتطلب هذا التطور توفر الموارد المالية اللازمة وتعتبر الأموال الخاصة المورد المالي الأول والأساسي لتمويل النمو، وبقدر ما توفرت المؤسسة على رأس مال خاص معتبر بقدر ما يكون من الممكن لها تطوير مختلف إمكانياتها وبالتالي إمكانية النمو .

شكل رقم(01 - 04): : الديناميكية المالية للنمو

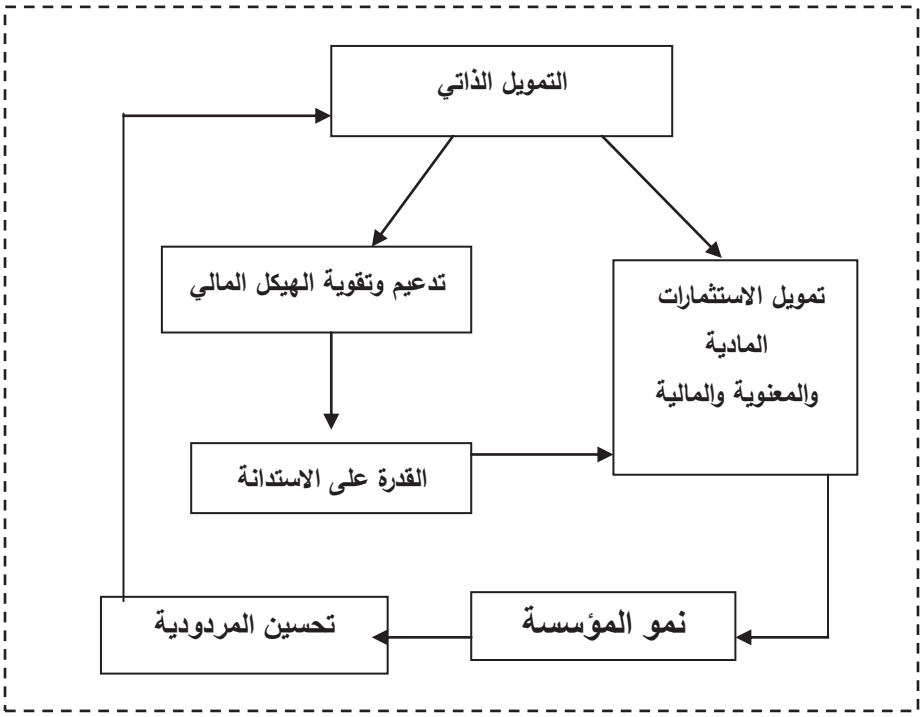

المصدر:دادن عبد الوهاب "**دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية" أطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر**،2008 ،ص221.

ولذلك[1] يمكن تفسير هذه الديناميكية بتحليل علاقة المر دودية بالنمو إضافة إلى تحديد مقاييس التمويل الداخلي للنمو.

الفرع الثاني: المر دودية والنمو

إن علاقة المردودية بالنمو جد وطيدة ودقيقة حيث تعتبر مؤشرا جيدا للدلالة على النمو الداخلي وعليه فإن تحليل المر دودية يعد جانبا هاما في تحليل دينامكية النمو في المؤسسة،[2] حيث تتشكل المرد ودية بتفاعل يحصل بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية على شكل نسب مالية هي بمثابة المركبات المفسرة والمحددة لمعدل المردودية المحقق ويسمى ذلك بالتعبير الرياضي لها وبواسطة هذا الأخير يمكننا إعطاء التفسير المالي لمصدر مردودية المؤسسة ومن ثم ادارك المنطق المالي لنموها.

---

[1] دربال سمية، مرجع سبق ذكره،ص44 .

[2] دادن عبد الوهاب، **نحو مقاربة لتحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر،2004 ،ص93.

يمكن تعريف [1]المردودية بأنها تلك العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستعملة لتحقيقها، وتقيس المردودية كفاءة وفعالية المؤسسة وتدل على قدرتها على توليد نتائج مقابل كمية معطاة من الوسائل، وفي المؤسسة نميز بين المردودية من وجهة نظر المؤسسة، والمردودية من وجهة نظر المساهمين فيطلق على الأولى المردودية الاقتصادية وعلى الثانية بالمردودية المالية.

1 – المردودية الاقتصادية:

تعبر المردودية الاقتصادية عن مردودية الأصل الاقتصادي للمؤسسة، فهي تقيس مدى قدرة دورة الاستغلال على توليد الثروة لذلك تحسب بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الاصل الاقتصادي

2 ـ المر دودية المالية : المر دودية المالية[2] تعرف على انها مرد ودية الأموال الخاصة ، أي مدى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج المؤسسة حيث تهتم المر دودية المالية بإجمالي أنشطتها،[3] وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\textbf{معدل المر دودية المالية} = \frac{\textbf{النتيجة الصافية}}{\textbf{الأموال الخاصة}}$$

ويمكن تحليل المردودية المالية إلى مركبات كما يلي[4] :

$$RCP = \frac{Rent}{CA} = \frac{Rent}{CP} \times \frac{CA}{AE} \times \frac{AE}{CP}$$

النسبة الأولى:

(Rent /CA) : تعبر عن الهامش الصافي وتعبر عن السياسة التجارية للمؤسسة؛

النسبة الثانية:

(CA/AE) : تسمى بمعدل دوران الأصل الاقتصادي وتعبر عن الفعالية الإنتاجية للمؤسسة؛

والنسبة الثالثة:

(AE/CP) : تسمى بمعامل الاستدانة وتعبر عن الهيكل المالي للمؤسسة.

[1]-Honoré L., **Gestion financière**, Armand , France, 2004, p72

[2] Vernimmen Pierre, **Finance d'entreprise**, 5eme édition, Dalloz, Paris, 2005, P311

[3] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسير المالي (الإدارة المالية)**، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 267.

[4] Caby Jéroe, Koehl Jacky, **Analyse financière**, Pearson, Paris, 2003, P113.

وتسمح النسبة[1] الأخيرة بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية معينة لتسمح بتحقيق مستوى معين من النمو من خلال ما يسمى بالرافعة المالية.

الفرع الثالث: الرافعة المالية

يشرح أثر الرافعة مردودية الأموال الخاصة(المردودية المالية)بدلالة معدل مردودية الأصل ، الاقتصادي وتكلفة الديون ، وتعرف على أنها الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية فهي المقدار الذي يترجم المردودية الاقتصادية إلى المردودية المالية، ويمكن تبيين ذلك كما يلي:

$$Rnet = Rexp - CF$$

$$Rnet = (Re \times AE) - i\,D$$

$$Rnet = Re\,(CP+D) - i\,D$$

$$RCP = Rnet / CP$$

$$RCP = [Re(CP+D) - iD]/CP$$

$$RCP = ReCP/CP + D(Re-1)/CP$$

$$Rcp = Re + D(Re-1)/CP$$

حيث:

Re: المردودية الاقتصادية	D : الديون الصافية	AE: الأصل الاقتصادي
Rnet: النتيجة الصافية	i : تكلفة الاستدانة	Rexp: نتيجة الاستغلال
CP :الأموال الخاصة	CF: المصاريف المالية	Rcp: مردودية الأموال الخاصة

إن الأصل الاقتصادي[2] الذي تم تمويله بمزيج من الأموال الخاصة والديون يفترض انه سيولد مرد ودية اقتصادية تمكن من توزيع الأرباح بين كل من التكاليف المالية – لفائدة المقرضين–والضرائب على الأرباح لفائدة الدولة والأرباح الصافية لفائدة المساهمين، ويحدث الرفع المالي عندما تستدين المؤسسة ويظهر أثر هذا الرفع في مدى قدرة الأصل الاقتصادي الجديد على توليد نتائج قادرة على تغطية الفوائد الناتجة عن الاقتراض وبذلك فستحقق المؤسسة مردودية أموال خاصة تفوق معدل المر دودية الاقتصادية وهذا ما ينعكس إيجابا على فرص نمو المؤسسة.

المطلب الثالث :المؤشرات المالية للنمو الداخلي وحالاته الممكنة في المؤسسات

يتجلى النمو بأشكال عديدة، في ضوء[3] اختيار طرقه ومعاييره الخاصة، فيمكن تقدير ذلك بمعايير النمو الداخلي، مثل زيادة الإنتاج، رقم الأعمال ورؤوس الأموال الخاصة، وإنشاء فروع جديدة .فيغطي النمو الداخلي حقائق مادية عديدة، اقتصادية، مالية، صناعية، تجارية، إدارية، فنية وتقنية .

---

[1] نفس المرجع ، دربال سمية ،ص61 .

[2] نفس المرجع ، دربال سمية ،ص62 .

[3] نفس المرجع السابق، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، ص** 183 .

الفرع الاول :المعايير الاقتصادية:

يعتمد استخدام المؤشرات الاقتصادية والمالية للنمو على معدلات التزايد والتناقص لأرقام الربحية، الإيرادات، المردودية..الخ ويمكن الاعتماد في ذلك على مجموعة من المعايير الاقتصادية والمالية، حيث تتعلق هذه الأخيرة بالجانب المالي للمؤسسة، بينما تتعلق المعايير الاقتصادية بالنشاط الاقتصادي لها.

تتمثل هده الاخيرة في مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، وأهمها : رقم الأعمال، الإنتاج، القيمة المضافة وحجم الوسائل المادية والبشرية.

- **1ـ رقم الأعمال**:يعتبر رقم الأعمال[1] :أهم مؤشر يقيس درجة النمو في المؤسسة لفترة معينة، حيث يترجم تغيره من فترة لأخرى ما يعرف باسم" الديناميكية التجارية" كونه، يبين تطور او تدهور مستوى نشاطها والواقع أن هذا المعدل للنمو يعتبر ظاهريا، [2]كونه لا يستبعد أثر ارتفاع الأسعار، فلكي يكون فعليا،يجب نسبته إلى متوسط معدل ارتفاع الأسعار خلال نفس الفترة .وعليه، ينبغي دراسة تطور رقم الأعمال قيمةً وحجمًا مع الأخذ في الحسبان ارتفاع الأسعار، وذلك للكشف عن ما إذا كانت الزيادة حقيقية أم أنها ناتجة عن ارتفاع الأسعار فقط .ويمكن قياس معدل النمو في المؤسسات الكبرى بمعدل نمو حصصها في الأسواق كما يلي :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{رقم الأعمال}(N) - \text{رقم الأعمال}(N-1)}{\text{رقم الأعمال}(N-1)}$$

فتظهر أهمية رقم الأعمال في التحليل من خلال إمكانية مقارنته بمؤشرات مالية واقتصادية أخرى، بغرض الحصول على نسب مالية يمكن بواسطتها تقييم أداء المؤسسة .

نشير إلى أن تطور رقم الأعمال، وبصفة خاصة حجم المبيعات، بشكل حاد من سنة إلى أخرى، قد يؤدي بالمؤسسة إلى الوقوع في مشكلة عدم التحكم في نموها، الأمر الذي يؤدي بنا، عاجلا أم آجلا، إلى الوقوع في عجز في الخزينة .وعليه، لا بد أن يكون تطور رقم الأعمال(نمو المؤسسة) متبوعا بالتسيير الجيد والمحكم لعناصر دورة الاستغلال؛ ومعنى ذلك، أن تتحرك مختلف المتغيرات في نشاط المؤسسة باتجاه عملية النمو بشكل متوازن.

- **2 ـ معدل نمو القيمة المضافة**:تعتبر القيمة المضافة [3] مؤشرا جيدا لمدى قدرة المؤسسة على التطور والنمو حيث يسمح هذا المقياس بإيجاد علاقة بين سعر التحويلات المنتجة وسعر المنتجات المشتراة .فيتعلق معدل نمو القيمة المضافة بفائدة اقتصادية مزدوجة،من حيث الاقتصاد الجزئي ومن حيث الاقتصادي الكلي، إذ تساهم لمختلف الوحدات الاقتصادية في حساب الثروة القومية المتولدة خلال فترة معينة. يظهر معدل النمو الفعلي للقيمة المضافة ببلورة الأداء الصناعي و/أو التجاري للمؤسسة، حيث يمكن الحصول عليه بإعادة استثمار جزء الفائض الإجمالي على مستوى المؤسسة لتمويل الزيادة في

[1] السعيد فرحات جمعة،**الاداء المالي لمنظمات الاعمال (التحديات الراهنة)**،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،2002،ص137.

[2] نفس المرجع السابق،ص138.

[3] George L., Maria N., **Les stratégies de croissance**, Editions d'organisation, Paris,1999.P12.

احتياجات الاستثمارات الجارية والثابتة .لذلك تتحدد نسبة الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة إلى القيمة المضافة التي استطاعت المؤسسة تكوينها خلال الفترة الماضية[1] وتعد هذه النسبة بمثابة مقياس لقدرة المؤسسة على تمويل مستقبلها سواء من حيث التطوير ومن حيث الاتساع .

القيمة المضافة(N) ـ القيمة المضافة(N –1)

القيمة المضافة(N–1)

- **3ـ تطور الإمكانيات:**

يعتبر تطور الإمكانيات البشرية والمادية (العتاد، الأجهزة والأدوات) المسخرة من قبل المؤسسة لمزاولة نشاطها عاملا من عوامل النمو، حيث يمكن ضبط ذلك بمؤشرين رئيسيين هما : تطور حجم الأموال المستثمرة ورفع مستوى فعالية الإمكانيات المتاحة والحجم الساعي للعمل .ذلك لأن زيادة حجم العمال لا يعبر بصورة واضحة عن النمو إذا ما جاء متبوعا بالاختلال بباقي عوامل الإنتاج، وعليه ينبغي إحداث نوع من التكييف والتوازن في مختلف الجوانب المسؤولة عن حياة ووجود المؤسسة.

الفرع الثاني :المعايير المالية

تتمثل المعايير المالية للنمو في مجموعة المؤشرات المتعلقة بالجانب المالي للمؤسسة، وترتبط أساسا بقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح، لذلك سنتناول كمعايير مالية للنمو كل من :التمويل الذاتي، معدل النمو المستقل، معدل توزيع الأرباح ومعدل نمو الأموال الخاصة.

- **1 ـ التمويل الذاتي:**

1. تعريف التمويل الذاتي:ويقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي[2] مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها الإنتاجي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأنية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية.

–التمويل الذاتي[3] هو تدفق نقدي مخصص لأنشطة الاستغلال للمؤسسة و هو وسيلة تمويلية جد هامة وتعد الأكثر استعمالا حيث تسمح للمؤسسة تمويل نشاطها دون اللجوء الى أطراف خارجية.و يعبر عن مجموعة الأموال الأصلية الداخلية التي تم إنشاؤها بواسطة نشاط المؤسسة خلال فترة معينة والتي تستخدم بالتأكيد في تمويل نشاطها.

2. نسبة التمويل الذاتي :يعطى بالعلاقة التالية[4] .

نسبة التمويل الذاتي =رأس المال الخاص/الأصول الثابتة

[1] السعيد فرحات جمعة ،مرجع سبق ذكره ، ص 127.

[2] رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، أتراك للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر،2008 ، ص96 .

[3] Chiha.k," **finance d'entreprise approche stratégique**" edition houma , Alger, 2009,p 92

[4] **محمد لوصايق، التحليل المالي وتحليل الاستغلال (دروس نظرية وتمارين محلولة)**، بدون طبعة، بدون سنة نشر،ص16 .

إذا كانت القيمة تساوي الواحد فإن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، وفي حالة ارتفاع القيمة عن الواحد معناه أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة.

يسمح هذا المعدل بالتعبير عن الادخار من ناحية أو عن نمو المؤسسة من ناحية أخرى .فيعتبر كل من التمويل الذاتي والنمو عاملان مرتبطان بالبعد المؤسسي للمؤسسة .ويسمح معدل التمويل الداخلي بتقدير إمكانية نمو المؤسسة بالاعتماد على أموالها الخاصة فقط، وهذا ما يدعى بالنمو المتوازن.

- **2 ـ معدل النمو المستقل:**

يمثل هذا المعدل [1]معدل النمو الأقصى الذي تستطيع المؤسسة تمويله، ويتم حسابه انطلاقا من جداول التدفقات المالية المتوقعة المتولدة لتمويل الاستخدامات اللازمة لنمو محدد .ويرى البعض أن النمو المستقل هو فرض عدم توزيع أرباح على المساهمين، ومن ثم نجد أن معدل الربحية للمساهم (مرودية الأموال الخاصة) يساوي معدل النمو المستقل.

فتنطلق هذه النظرة[2] من سؤال أساسي وهو :ما هي الحدود القصوى للنمو في المؤسسة؟ وذلك باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل وحدة اقتصادية مستقلة .فالرفع في عدد الأنشطة بزيادة المبيعات من المنتجات الحالية أو الجديدة يتطلب رؤوس أموال بالقدر الكافي للحيازة على الأصول الضرورية للقيام بهذه العملية .ومن ثم فإنه في ظل سياسة محددة للمؤسسة، يوجد معدل نمو وحيد ممكن للأصل الاقتصادي، والذي يكون محققا لشروط توازن الهيكل المالي القائم .وسنبرهن لاحقا بأن معدل النمو المستقل للمؤسسة، والذي هو عبارة عن المعدل الحدي للمردودية المالية، يكون حسب هذه النظرة وفقا للصيغة التالية :

$$\boxed{TCA = Rf(1-d)}$$

حيث: TCA هو معدل النمو المستقل ؛Rf هو معدل المردودية المالية ؛D هو معدل توزيع الأرباح

نلاحظ أن النمو المستقل للمؤسسة يتأثر بكل من السياسة المالية وسياسة توزيع الأرباح ولهذا، تصطدم المؤسسة هنا باختيارين : تشجيع المستثمرين وذلك بتوزيع أرباح هامة، والاحتفاظ بالأرباح كمغذي لنموها، وهو مايجعل من معدل الاحتفاظ بالأرباح أو توزيع الأرباح مقياسا للتمويل الداخلي للنمو.

إذن معدل النمو المستقل[3] يعبر عن نمو الإمكانيات المالية للمؤسسة عند نسبة ثابتة لكل من الهيكل المالي والمر دودية الاقتصادية وبالتالي نمو أصلها الاقتصادي و النمو المستقل لا يترجم إلا بنمو الأموال الخاصة بفضل قدراتها الذاتية وذلك عند هيكل مالي معين، أي عند سياسة مالية معينة.

[1] رمال حجاج ،**دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، ورقلة، 2013، ص 9.

[2] نفس المرجع السابق ،**دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**،ص 188.

[3] رمال حجاج ، نفس المرجع السابق، ص 8.

- **3 ـ معدل توزيع الأرباح:**

يتأثر النمو الداخلي للمؤسسة بمعدل توزيع الأرباح، حيث أن كل من معدل النمو المستقل ومعدل توزيع الأرباح يتغيران بشكل عكسي، فمن خلال الصيغة السابقة أعلاه لحساب معدل النمو المستقل يبدوا ذلك واضحا.فكلما كان توزيع الأرباح ضعيفا كلما دل ذلك على قوة معدل النمو، وذلك تحت فرضية وجود طاقة معتبرة.

المبحث الثاني :الادبيات التطبيقية

المطلب الاول:الدراسات السابقة بالغة العربية:

1ـ دراسة **الياس بن ساسي** رسالة ماجستير عنوانها" **تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة , دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب في الفترة 1995،2002 ،ورقلة 2003**

عالجت الإشكالية التالية :**ما هي السياسة المالية المثلى لمواجهة الاحتياجات المالية في مرحلة النمو؟** و قد هدف الباحث إلى السعي إلى تقليص حجم العقبات التي تواجه المسير أو متخذي القرار في المؤسسة و إضفاء الطابع العلمي على عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل الاحتياجات المالية في المؤسسات،من خلال تقييم كثافة و طرق استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و بالأخص التكنولوجيات المرتبطة بالانترنت من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومعرفة أثر هذه التكنولوجيات على مستويات أداء هذه المؤسسات المعنية من خلال عدة مؤشرات:.

اعتماد المؤسسة الوطنية للتنقيب على الفائض الإجمالي للاستغلال باعتباره رصيد دورة الاستغلال و يسهل في تحديد الفوائض المالية المحققة على مستوى نشاط المؤسسة كما أن هذه المؤسسة تعتمد في تمويل احتياجاتها المالية على معدل التمويل الذاتي للنمو .

تعتبر هذه الدراسة قريبة جدا من موضوع البحث محل المعالجة بحيث الباحث قام بإجراء دراسة الحالة على المؤسسة الوطنية للتنقيب و هي بنفس حجم المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وكلاهما تنشطان في نفس المناخ،اعتمد الباحث على الأسلوب الإحصائي و استعان بالعديد من المؤشرات الاقتصادية و المالية لتوضيح جوانب الإشكالية بشكل أكثر دقة كما استعان الباحث بجملة هائلة من المراجع العلمية الأجنبية و هذا ما زاد البحث قيمة.

2 ـ دراسة" **دادن عبد الوهاب** " وهي أطروحة دكتوراه عنوانها :

"دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية" ورقلة 2008 : هدف الباحث إلى تبيان كيفية ترشيد القرارات المالية للمؤسسات وتوجيهها نحو تسجيل معدلات نمو متوازنة هدف الباحث كذلك في هذه الأطروحة إلى إيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف عن السلوك والمنطق المالي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نموها الداخلي، كما تناول الباحث في الجزء النظري الخصوصيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مختلف المقاربات النظرية حول سلوكها المالي ومنطقها المالي للنمو، وفي الجانب التطبيقي سعى الباحث لإيجاد طريقة تسمح بالكشف عن السلوك والمنطق المالي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حسب نشاطها – لتمويل نموها داخليا، حيث اعتمد الباحث على عينة مكونة من65 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للفترة الممتدة من 2006 –2000 ،وقد

استخدم الباحث مزيجا من أدوات التحليل المالي، الإحصاء الكلاسيكي، والتحليل الإحصائي متعدد الأبعاد ليتوصل في الأخير إلى بناء نموذج لترشيد القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اتضحت خصوصية قرار الإستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح.

3 ـ دراسة الياس بن ساسي تحت عنوان "**المؤسسة أمام خيار النمو الداخلي و النمو الخارجي** "مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية دراسة حالة مؤسسات قطاع المحروقات بالجزائر، جامعة ورقلة،2008

الذي يتناول إشكالية المفاضلة بين النمو الداخلي و النمو الخارجي للمؤسسة ؟

يكتسي الموضوع أهمية ذات طبيعة علمية من خلال الإسهامات النظرية و التطبيقية خصوصاً ما يتعلق بالأطر النّظرية لكلّ من النمو الداخلي و النمو الخارجي و التي تميزت بالغموض حتى في أدبيات التسيير الرائدة في هذا المجال، و منه جاء هذا البحث ليناقش هذا الإشكال و ليساهم في ضبط المفهومين و أدوات التوفيق بينهما؛يقدّم الموضوع في جانبه التطبيقي الإطار المنهجي لاجراء دراسة ميدانية تستخدم فيها أحدث الأدوات التحليلية و المناهج المستخدمة في مجالات علوم التسيير و العلوم الإقتصادية بشكل عام فبالنّظر إلى قلّة الدراسات التي تناولت إشكالية نمو المؤسسات على المستوى المحلي، فإنّ هذه الدراسة ستساعد الباحثين على اجراء دراسات أكثر عمقاً و التوصّل إلى نتائج أكثر دقة.

تناولَ الموضوع في جانبه التطبيقي كذلك حالة المؤسسات العاملة في القطاع الأكثر حيوية في الجزائر ألا و هو قطاع المحروقات، فأراد الباحث بذلك أن يشير إلى أهمية تشخيص وضعية هذا القطاع و دور المؤسسات الوطنية العاملة فيه، إلى جانب التعرّض لحجم الشراكة الأجنبية و ما تحمله من إيجابيات و سلبيات تجسد هدف الدراسة في محاولة تحليل الجوانب المتعدّدة لمفهوم نمو المؤسسة، و ذلك بدراسة الأبعاد الإقتصادية و المالية والإستراتيجية للنمو، فمفهوم النمو بطبيعته مفهوم معقد و يحمل في طيّاته عدة جوانب يمكن تناولها بمناظير تختلف تبعاً لنظرة الباحث و أهداف دراسته؛تختلف هده الدراسة عن الدراسة الحالية في انها عالجت موضوع الخيار بين النمو الداخلي والخارجي اما الدراسة الحالية تتعلق بالنمو الداخلي والعوامل المؤثرة فيه.

4ـ دراسة **سمية دربال** رسالة ماجستير عنوانها:

"سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي(دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية) خلال الفترة الممتدة :2005–2010 ،ورقلة2012.

هدفت الباحثة إلى محاولة تحليل الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية والمالية لمفهوم نمو المؤسسة الذي يتميز بتعدد جوانبه وتعقدها وتداخلها.جاءت اشكاليتها كالتالي :**كيف يمكن تحليل سلوك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تمويل نموها الداخلي وما مدى تأثير حجم المؤسسة على قراراتها المالية ذات الصلة بنموها الداخلي؟** ,كما حاولت الوصول إلى إبراز وتفسير العوامل الداخلية المتحكمة في نمو المؤسسات على اختلاف أحجامها و اختبار مدى وجود أثر لهذه الأحجام على سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويلها لنموها الداخلي،و لقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها معرفة الحد الأدنى من المتغيرات المفسرة للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قد تم الحصول على ستة عوامل رئيسية انطلاقا من المتغيرات الأصلية، حيث توصل التحليل بأن مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نموها الداخلي

والمستخرجة من العوامل الأولية المقترحة هي: سياسة المؤسسة التجارية، مرد ودية المؤسسة الأداء الاقتصادي للمؤسسة،الهيكل المالي، سياسة التمويل، ومردودية الأموال الخاصة.كما ظهرت مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات الكبيرة في تمويل نموها في: سياسة التمويل، القيمة المضافة، سياسة الاستدانة، الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وسياسة التمويل الذاتي قامت الباحثة بإجراء دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بين المؤسسات الكبيرة و هذا ما يساعد على إعطاء توضيحات أكثر في من حيث النتائج في حين اقتصرت الدراسة الحالية على المؤسسات البترولية أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة فقد قامت الباحثة بعرض النتائج بشكل مفصل وواضح حيث قسمت النتائج حسب الأدوات الإحصائية المستخدمة لجمع البيانات ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج بشكل عام وقد اتبعت هذا الأسلوب حتى يسهل استنباط واستخلاص النتائج بشكل دقيق أما الدراسة الحالية ركزت على بعض المؤشرات المالية المتعلقة بالمتغيرات المدروسة و هذا بحكم تحيز عناصر البحث.

5ـ دراسة **حجاج رمال** تحت عنوان "**دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية د ا رسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار حاسي مسعود للفترة 2010 –2012** "ورقلة 2013.

يحاول هذا البحث إيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف عن دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، كما هدفت هذه الدراسة إلى إثبات وجود علاقة وطيدة بين التمويل الذاتي و النمو الداخلي، مما سبق جاءت إشكالية هذا الدراسة:

كيف يساهم التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية؟

من خلال علاقتي التأثير المباشرة و الغير مباشرة الرابطة بينهما و التي لخصت في آلية واحدة أطلق عليها بالديناميكية المالية للنمو، و التي إنطلقة من خلالها و هذا باعتمادها على تحليل المر دود ية و اثر الرافعة و كذلك تحليل إلى الطريقة التي يؤثر المخاطر المالية(الاستقلالية المالية، القدرة على السداد)، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن :للتمويل الذاتي علاقة مباشرة بالنمو من خلال تمويل الأصول الاقتصادية باعتباره احد مكونات الأموال ، و علاقة غير مباشرة عن طريق جلب و استقطاب الديون لتساهم مع الأموال الخاصة في زيادة رأس المال المستثمر و من ثم الأصول الاقتصادية، و أن النمو الداخلي هو ظاهرة تراكمية تتحكم فيها سياسة التمويل. والأهمية من هذا البحث تبرز في النمو الداخلي كأحد الشروط التي تمكن المؤسسة من المحافظة على مركزها التنافسي في بيئة معلومة وفي ظل اقتصاد الأسواق المفتوحة و لتحقيق هذا النمو تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية داخلية و خارجية تساهم في تمويل مختلف الاستثمارات، و تدعيم مركزها المالي و التحليل لجوانبها و هذا لاستيعاب اكبر للتمويل الذاتي مستخدم في ذلك أدوات التحليل المالي كالمر دودية و اثر الرافعة و القدرة على السداد و القدرة على الاستدانة و الفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية ان الدراسة السابقة درسة موضوع النمو الداخلي مركزة على التمويل الذاتي اما الدراسة الحالية فدرسة مجموعة من العوامل المؤثرة على النمو الداخلي.

المطلب الثاني:الدراسات السابقة بالغة الاجنبية:

1_ دراسة.**(Bernard HAUDEVILLE, Rédha YOUNES BOUACIDA) :**[1] بعنوان

Les relations entre activités technologiques, innovation et croissance dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises

انطلقت الدراسة سنة 2004 من خلال توزيع استمارة على 100 مؤسسة جزائرية ، حيث تم إرسال الاستمارات عن طريق البريد إلى مدر اء هاته المؤسسات؛ وقد تم استرجاع 40 استمارة فقط وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

-للبحث والتطوير دور كبير في تشجيع عمليات الإبداع داخل المؤسسة؛

-امتلاك تكنولوجيا جديدة من شأنه أن يزيد في الإنتاجية للمؤسسة مما يسمح لها من تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين التنافسية؛وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

-بالنسبة للفرضيات :فقد تم رفض الفرضية الأولى، وعدم التأكد من الفرضية الثانية لعدم توفر معلومات بشأن ذلك، أما الفرضية الثالثة فهي صحيحة جزئيا من حيث تخفيض التكاليف فقط.

-ضعف الإبداع في المنتجات الجزائرية وذلك كونها موجهة فقط لإشباع السوق المحلي؛

-أغلب المؤسسات الجزائرية لا تملك كفاءات تقنية لانجاز مشاريع إبداعية.

عرضة مشكلة الدراسة بشكل عام البحث والتطوير الداخلي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،فيما يخص هذه الدراسة فقد عالجت بشكل مباشر عدة عوامل المؤثرة في النمو الداخلي و التي تساهم بشكل فعال في الظاهرة المدروسة للمؤسسات،فيما يخص عينة البحث فقد عالج الباحث هذه المشكلة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما مشكلة البحث الحالية فقد طبقت على مؤسسة اقتصادية كبيرة.

2 ـ مقال ل (Xiaoyun Chen, Huan Zou, Danny T. Wong) بعنوان:

How do new ventures grow : firm capabilities, growth strategies and performance"
IN July 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الموارد والكفاءات متمثلة في : الموارد التكنولوجية والموارد المالية والقدرات الشبكية العلاقات (ومختلف استراتيجيات النمو)المتمثلة في النمو الداخلي ، النمو الخارجي والشراكة(، وكذلك معرفة أثر اختيار استراتيجية النمو على أداء المؤسسة .تمت دراسة أداء النمو المشروع الجديد على نطاق واسع وقد تم أخذ عينة مكونة من 238 مؤسسة جديدة ذات تكنولوجيا عالية في الصين ، حيث تحتوي هذه المؤسسات على موارد مختلفة وتتبع إستراتيجيات نمو مختلفة .وقد خلص الباحثون إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

-أن لمستويات الموارد والكفاءات قدرات تكنولوجية أو موارد مالية أو علاقات المتوفرة في المؤسسة علاقة مباشرة بإستراتيجيات النمو وهذه الأخيرة بدورها تؤثر على الأداء العام للمؤسسة , تم التأكيد على أن القدرات التكنولوجية وراس المال والقدرة على التواصل،هي الموارد الأكثر صلة بنمو المؤسسات. وأوصت الدراسة المؤسسات ب:

[1] http://ideas.repec.org/p/cgm/wpaper/50.html

اطلع عليه 05 /04/2014 على 23:30

- عدم الاهتمام فقط ببناء القدرات التكنولوجية لوحدها لأن ذلك قد لا يكون كافيا لمساعدة المؤسسة على مواجهة القصور الناتج عن نقص الموارد الأخرى؛
- الاهتمام بالموارد المالية والقدرات الشبكية كموارد أساسية يُمكن المؤسسات من الحصول على موارد رئيسية من الآخرين من خلال الاستحواذ والشراكة (الاندماج)؛
- نجد أن المشاريع الجديدة مكونة من مجموعات مختلفة من الموارد واتباع استراتيجيات النمو المختلفة؛
- في حين أن النمو عند الشراكة يؤدي إلى زيادة تنوع المنتجات؛
- دور القدرة التكنولوجية في تعديل العلاقة بين استراتيجيات النمو.

نجد ان الدراسة الحالية قامة بجمع معلومات دراستها عن طريق دراسة الحالة المباشرة للمؤسسة عكس هده الدراسة فجمعت معلوماتها عن طريق الاستبيان الدي تكون نتائجه غير دقيقة.ولم تدرس المعايير المالية والاقتصادية للنمو عكس الدراسة الحالية التي تعلقة بهدا الجانب لنمو المؤسسة محل الدراسة.

3 ـ **د ارسة ل**[1] (*Popa Postariu Andrea Elena*) **بعنوان:**

La croissance des PME par le biais des ressources et compétences : quelles voies ? ، 2010

بدات هذه الدراسة من سؤال رئيسي هو" :**ما هي استراتيجيات النمو المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من الموارد والكفاءات المتوافرة لدى هاته المؤسسات؟**، وقد تم جمع البيانات حول الموارد المتوافرة لدى هاته المؤسسات من خلال استمارة وُزعت على عينة قصدية من 86 مؤسسة صغيرة تقع في Rhone-Alpes بفرنسا، وقد بدأت الدراسة في جويلية 2008وانتهت بجويلية . 2009 وقد توصلت في نتائجها إلى وجود ثلاث أنواع من PME المتنامية:

النوع الأول:

-ويحتوي على المؤسسات غير المبدعة والمؤسسات غير الموجهة سوقيا، والمؤسسات غير المستعملة لأموال المساهمين لأجل النمو..

-إستراتيجية النمو المعتمدة :زيادة الربحية

النوع الثاني:

-المؤسسات التي لا تهتم بتنمية الموارد الداخلية (موارد بشرية وقد ا رت ديناميكية) لأجل النمو؛ بل تركز على موارد خارجية متطلبات السوق وشبكة المؤسسات.

-استراتيجية النمو :الريادة في السوق المستهدف فتح را سمال المؤسسة، خلق هوية لمنتج المؤسسة.

النوع الثالث:

-المؤسسات التي تركز على تنمية الموارد الداخلية، مع عدم إهمال السوق والمؤسسات التي لا تستخدم التمويل البنكي للنمو.

-إستراتيجية النمو المتبعة :زيادة الربحية، ضمان فريق عمل موحد وكفء.

[1] http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00534826/fr/ اطلع عليه يوم : 2024/04/24 على 22:30

تعتبر هذه الدراسة قريبة نوعا ما من موضوع إن هذه الورقة البحثية عالجت مسالة استراتيجية النمو في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل عام أي بنوعيه و تأثيرها على نمو المؤسسة و هي دراسة تخدم نوعا ما الإطار ألمفاهيمي لموضوع النمو في المؤسسات و دوره في نموها أما الدراسة الحالية فتميزت بدراسة تطبيقية و تحليلية لمختلف المؤشرات المساعدة على تحديد السلوك المناسب لعملية النمو التي تساعد المؤسسة على تحقيق مستويات مناسبة في المؤسسات الكبرى عكس الدراسة السابقة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 ـ د ا رسة ل (Otto Andersen and Low Suat Kheam)[1] **بعنوان** .:

"Resource-based theory and international growth stratégies: an exploratory study"

قامت هذه الدراسة بالبحث في العلاقة بين الموارد والكفاءات متمثلة في : القدرات الإدارية، القدرات التسويقية والقدرات الإنتاجية مع مختلف إستراتيجية النمو الدولية المتمثلة في اختراق السوق الدولي،إسترا تيجية التنويع الدولية، تطوير منتج دولي وتنمية السوق الدولي، .وقد تم أخذ عينة ل 2400 مؤسسة من النرويج لها أعمال دولية، وقد تم لكل مؤسسة استمارة، غير أنه عدد الاستمارات الذي تمت عليه الدراسة هو 697 :استمارة فقط صالحة للدراسة وقد هدفت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-فقط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملك قدرات تسويقية، إدارية وإنتاجية هي التي تتبنى إسترا تيجية نمو دولية؛

-إن توفر قدرات تسويقية هائلة يدفع المؤسسات إلى تبني استراتيجية اختراق السوق الدولية؛

-إن توفر قدرات إنتاجية هائلة يدفع بالمؤسسات إلى تبني استراتيجية تطوير المنتج الدولي؛

تعتبر هده الدراسة بمثابة الدراسة الميدانية لموضوع الدراسة الحالية، حيث تم التطرق فيه إلى:

تحديد الإطار المنهجي في هذه الدراسة في المبحث الأول، تحليل محاور الاستبيان في المبحث الثاني وفي نهاية هذا البحث تم التوصل إلى بعض النتائج و الاقتراحات ، والتي أدرجت ضمن هده الدراسة.

-كما تم الإشارة إلى بعض الأفكار التي تصلح كمشاريع بحث في المستقبل، وهذا كخاتمة للبحث.

[1] http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0969593198000043 اطلع عليه 23/04/2014 على 22:30

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النمو في المؤسسات البترولية، وبيننا بأنه ذو طبيعة إستراتيجية، حيث تشير مختلف تعار يف النمو إلى أنه يغطي حقائق مادية عديدة :اقتصادية،صناعية، تجارية، مالية، إدارية وفنيه وفي ضوء هذه الحقائق تتعدد طرق النمو ومعاييره، حيث يمكن تجسيد ظاهرة النمو بانتهاج عدة إستراتيجيات، تخضع المفاضلة والاختيار بينها إلى خصائص المؤسسة والسوق، ولكن في جميع الحالات يظل النمو ممثلا في نمو الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة .ويتطلب تنفيذ النمو الإعداد المسبق لوسائل التمويل بصفة عامة، والتي تعتمد على طاقة التمويل الذاتي، فرص زيادة رأس المال ثم الاستعانة بالأموال الخارجية في الأجلين المتوسط والبعيد .فيعتبر النمو الداخلي ظاهرة ديناميكية في ضوء مجموعة من المعايير الاقتصادية والمالية، إذ يمكن قياسه باستخدام مجموعة من المؤشرات تمكن من الكشف عن وتيرته واتجاهاته .ينتج النمو الداخلي المستقل عن المعدل السنوي لارتفاع رقم الأعمال الذي يعكس وضعية المؤسسة وسياساتها المالية .إلا أنه في الواقع تختلف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وبصفة خاصة من حيث سلوكها في تمويل النمو الداخلي، الأمر الذي يزيد من أهمية تحليل المنطق المالي لنمو هذه المؤسسات كونه يكشف عن الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتحقيق نمو متوازن بعيدا عن الاختلالات المالية المؤدية إلى فشل هذه المؤسسات.

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى عرض لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو الداخلي للمؤسسة الإقتصادية، سنقوم في هذا الفصل بإختبار ومعرفة مدى تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي، من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار– بحاسي مسعود – ورقلة، العاملة بقطاع النقط وهي الفرع الأول من شركة سوناطراك ، وتمت الدراسة في مراقبة التسييرDPCG والمديرية المحاسبة والمالية DFC.

ويهدف هذا الفصل لدراسة النمو الداخلي للمؤسسة الوطنية للأشغال فمن جهة يكشف هذا التحليل عن سلوك المؤسسة في تمويل نموها الداخلي ومن جهة أخرى ترشيد القرارات المالية والاقتصادية ذات التأثير على نجاعة الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة 2005- 2013 بإستخدام النسب المالية. اذ قسم هذا الفصل الى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول : الطريقة والأدوات**
- ✓ **المبحث الثاني : النتائج والتفسير والمناقشة.**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة وما تتطلبه من معلومات ،سنوضح في هذا المبحث طريقة جمع معطيات الدراسة وإختيار العينة المناسبة وتحديد طبيعة متغيرات الموضوع وتلخيص المعطيات المجمعة، والإجراءات لمعالجة ذلك.

المطلب الأول: طريقة جمع المعطيات

بغية الوصول الى أهداف الدراسة المرجوة وجب علينا الإلمام بطبيعة مجتمع وعينة الدراسة ومبررات الإختيار وكذا تحديد متغيرات الدراسة وتخليص المعطيات المجمعة التي تتماشى مع بحثنا.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

من أجل اسقاط حيثيات الدراسة النظرية ومعرفة مدى استجابة المؤسسات فقد ارتأينا التركيز على المؤسسات البترولية الكبيرة. تم اختيار مجمع سوناطراك بصفته الشركة الوطنية المحتكرة في مجال النفط بالجزائر وباعتباره يقوم بعمليات تمس مجالات المسؤولية الاجتماعية اضافة الى السياسة ضمن إستراتيجية التسيرية، وبالرغم من تأثيراتها وسعيا منها للحفاظ على مكانتها وسمعتها فهي تخصص جهودا. ونظرا لهذا الإهتمام بالعامل فقد قمنا باختيار عينة الدراسة والمتمثلة في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وهي احدى فروع شركة سونا طراك وتسلك نفس سياستها ، ونظرا لنشاطها الرئيسي حفر الآبار.

تعد المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار[1] أول متعامل مختص في حفر الآبار في الجزائر إذ تسيطر على 50 بالمئة من السوق وأهم زبائنها: سونا طراك، المتعاملين الأجانب شركاء سونا طراك، ولايات الجنوب الجزائري في مجال حفر آبار الري كما نتقدم بتعريف وجيز للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

[1] للمزيد من المعلومات إطلع : www.entp.dz

جدول رقم (2-1): تعريف بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار.

الاسم القانون	المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار
التسمية	ENTP
تاريخ الإنشاء	1اوت 1981
الشكل القانوني	مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم بتاريخ 21 جانفي 1981
عنوان المقر الاجتماعي	ص ب 207206 القاعدة الصناعية 20 اوت1955، حاسي مسعود ولاية ورقلة
عنوان قاعدة بئر خادم	1600حي البساتين ص.ب12 الجزائر
الرأسمال الاجتماعي	14 800 000 000دج
عدد العمال	6952 عامل سنة 2010

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

أما محل التربص في هذه المؤسسة فكان في مديرية المالية و المحاسبة DFC و التي يمكن حصر أهم وظائفها في النقاط التالية[1]:

- ضمن علاقات جديدة مع المصارف و المؤسسات المالية الأخرى؛
- القيام بالضرائب لكامل الشركة وفقا للتقارير السائدة في الأنظمة السارية؛
- تحديد الاحتياجات و البحث عن مصادر التمويل؛
- التفاوض على عقود التامين؛
- تتو لى حل جميع النزاعات مع الضرائب في تقديم التقارير وفقا للأنظمة السارية؛
- توحيد الحسابات و إعداد البيانات المالية و ملخصات الميزانية العامة للشركة ؛
- ضمان إدارة ميزانية العملة للشركة.

الفرع الثاني : طبيعة متغيرات الدراسة

من خلال موضوع البحث قمنا ب تحديد المتغير التابع و المتغير المستقل و كلا المتغيرين تم الاعتماد في تحليلهما على معطيات المؤسسة محل الدراسة و طبيعة موضوعنا تحتوي على متغيرين أساسين هما :

متغير مستقل: العوامل المؤثرة متغير مستقل وكمي يتطلب قياسه معلومات ذات طبيعة مالية المتمثلة في مخرجات المؤسسة من القوائم المالية المتمثلة في ميزانية وجدول حسابات النتائج وهذا بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ومعرفة نقاط قوة ونقاط الضعف.

[1] **Rapports de gestion** DPCG entp 2010 .

متغير تابع: النمو الداخلي ويعتبر هدا المتغير متغير كميا قابل للقياس يتطلب تحليله الاعتماد على مؤشرات مالية و اقتصادية مختلفة و التي تستخرج عناصرها من القوائم التقارير المالية للمؤسسة مثل النتيجة الصافية ، رقم الأعمال، القيمة المضافة،الأموال الخاصة و غيرها ...للإشارة فقط لا يمكن الفصل بين الطبيعة النوعية و ظاهرة النمو إذ لا حدوث لهذه الأخيرة في غياب تغيرات النوعية فأحيانا تشترط عملية النمو إجراء تعديلات هامة في الهياكل والأنشطة و يتعلق الآمر بالجانب التقني و التجاري و البشري.

الفرع الثالث : تلخيص المعطيات المجمعة

اثناء الدراسة قمنا بإجراء مقابلات مباشرة مع مختصين في مديرية المحاسبة والمالية، فتم جمع المعطيات المالية والمتملثة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة2005 الى 2013. وعن طريق الملاحظة وتحليل الوثائق أخذنا أهم العناصر التي تساعدنا على احتساب هذه المؤشرات والمتمثلة في مؤشرات النمو(الإستثمارات ، الأصول، نتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال)، معدلات المردودية، معدلات الربحية، كما تم الحصول على النشاطات التي تسعى لتحقيقها في المستقبل.

المطلب الثاني : أدوات معالجة المعطيات

من أجل الوصول و تحقيق أهداف الدراسة وإختبار الفرضيات قمنا بدراسة تطبيقية اعتمدنا فيها مجموعة من الأدوات وبرامج إحصائية والمتمثلة في :

- القيام بعملية حساب معدلات النمو في النشاط وكدا المردودية المالية والاقتصادية واثر الرافعة المالية المذكورة في الجزء النظري من البحث، وذلك بجمع الوثائق المحاسبية لسنوات 2005 الى 2013. كما قمنا باستخراج أهم المعطيات اللازمة لحساب المؤشرات بعد التعديلات تتعلق بالقراءة المالية للميزانيات من 2005-2009 لكونها معدة وفق المخطط الوطني المحاسبي وكذا استخراج المباشر من ميزانيات 2010-2013 للمعطيات اللازمة بإعتبارها معدة وفق النظام المحاسبي المالي. وقد تم حساب المؤشرات والمتمثلة في :
  - ✓ مؤشرات النمو لكل من الأصول و الإستثمارات ، رقم الأعمال والنتيجة الصافية وكذا القيمة المضافة....الخ ؛
  - ✓ مؤشرات المردودية وتتمثل في الاقتصادية والمالية و الرافعة المالية؛

ومن أجل حساب ماسبق تم إستعانة ببرنامج: Microsoft office Exel 2007.

- وفي مجال الاستراتيجية وعلاقتها بالمؤسسات الاخرى والمؤسسات المنافسة اعتمدنا على تحليل المقابلات والوثائق المقدمة من مديرية DFC، وعلى أساسها تم تحديد أهم العوامل التي جعلت المؤسسة تستمر في تموها واستمرارها بعلاقتها.

- و في هذه الدراسة و بناءا على الإشكالية المطروحة و ما تفرضه من أدوات لعلاجها قمنا بالاستعانة بمجموعة من الأدوات العلمية هي:

✓ **الملاحظة**:من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة في قسم مراقبة التسييرDPCG، حيث لاحظنا عملية تحليل النتائج الخاصة بالميزانيات وجدول حسبات النتائج لإعداد التقارير المالية و وكيفية اكتشاف الانحرافات والتطورات و النتائج المتوقعة ضمن الاستراتيجية المسطرة؛

✓ **المقابلة** استكملا للدراسة وأكثر دقة في البيانات والمعلومات وللإحاطة الشاملة بكل ما يتعلق بالمؤسسة محل الدراسة، من محيطها وبيئة داخلية تم الاعتماد في جمعها والتأكد منها على المقابلات الشخصية، هذه الأخيرة و التي كانت مع مدير مصلحة المحاسبة والمالية وبعض المكاتب التابعة للمصلحة و مدير مصلحة مراقبة التسيير؛

✓ **وثائق المؤسسة** : و المقصود هنا الوثائق المالية و المحاسبية التي استعنا بها للوصول إلى تحليل المتغيرات السابقة الذكر.

المطلب الثالث:الاستراتيجية في المؤسسة الوطنية للاشغال في الابار[1]

1- تضع مؤسسة **ENTP** الأهداف الاستراتيجية لديها، ثم تقوم بتقسيمها إلى أهداف قصيرة المدى بحيث نوزع هذه الأهداف على المصالح والأقسام لتحقيقها (أهداف كل مصلحة)، من خلال هذا تجمع القرارات البديلة والتي توصل لها كل رئيس مصلحة وعليه تقوم باتخاذ القرار الأنسب مع تحقيق الأهداف الموضوعة وبمشاركة مديري المصالح،ويوجد في مؤسسة " ENTP" أيضا مثلها مثل أي مؤسسة ثلاث مستويات إدارية رئيسية تحكم نشاطها، وهذه المستويات هي:

1- استراتيجي؛

2- تكتيكي(سنوي)؛

3- تنفيذي.

فالمستوى الاستراتيجي متمثل في مجلس الإدارة و الرئيس المدير العام ومديري الفروع؛

أما المستوى التكتيكي فيتمثل في جميع المديريات والوظائف التابعة لها؛

أما المستوى التنفيذي فيتمثل في جميع الوظائف المباشرة في تنفيذ العمليات.

من خلال كل مستوى من هذه المستويات يتم اتخاذ قرارات مختلفة في طبيعتها حسب طبيعة كل مستوى إداري.

- **أهم القرارات المتخذة في المؤسسة** :

القرارات الاستراتيجية:ولكي تبقى مؤسسة **ENTP** الرائدة في سوق الحفر والصيانة في الآبار في الجزائر، اتخذت مجموعة من القرارات الاستراتيجية أهمها :[2]

- تطوير وسائل الإنتاج نظرا لقدم الآلات المستعملة وكثرة الأعطال فيها؛
- تطوير وسائل التسيير؛
- جلب عدد أكبر من الزبائن؛
- التركيز على تصدير الخدمات نحو الخارج؛

[1]أسئلة المقابلة

[2]**Rapports de gestion** DPCG entp 2010

- تطبيق مبدأ QHSE المتطابق مع الإدارة المتكاملة وفقا للمعايير الدولية؛
  - **ISO9000**
  - **ISO14000**
  - **ISO18000**
- إنشاء فرع في ليبيا تابع إلى مؤسسة ENTP والذي يطلق عليه إسم«ENTP Libyan Branch»؛
- مشاركة المؤسسة مع مؤسسة «FORAQUA» في مجال حفر أبار المياه؛
- إنشاء مشروع « CrudeOïl » يهدف إلى تغيير المازوت المستعمل في الآلات بالبترول الخام؛
- اقتناء «Mâts et Substructures» لألات HP2000؛
- تطوير آلاتHP1200؛
- تطوير آلات 1500HP و TP 161؛
- التطبيق الفعال لنظام **ERP** والذي تم اقتناءه سنة 2005 .

القرارات التكتيكية:يصدر هذا النوع من القرارات من قبل الإدارة الوسطى، والمتمثلة في المديريات بمختلف وظائفها المالية التموينية التسويقية، الموارد البشرية، الإنتاج ...إلخ ،من خلال التالي:[1]

- ✓ السعي إلى تطوير حضيرة المؤسسة وذلك بتوفير قطع غيار من النوع الجيد وتوفير وسائل إنتاجية منافسة وفق متطلبات الزبائن؛
- ✓ اقتناء ألتين لصيانة الآبار من نوع **work over** وذلك من أجل السرعة في صيانة هذه الآبار التي أصبحت تأخذ وقت أكثر من المتطلب؛
- ✓ إرسال عدد أكبر من العمال إلى بعض الدول لإجراء تكوين مما يزيد من نوعية أداء العامل والاحتفاظ بهذه الفئة من العمال؛
- ✓ التركيز على توظيف الطلبة المتخرجين من الجامعات وتكوينهم لتحقيق الأمثل للمؤسسة؛
- ✓ إحالة العمال الذين تجاوز أعمارهم سن التقاعد؛
- ✓ إحداث تغييرات في هيكلة الموارد البشرية؛
- ✓ تقديم خدمات أفضل لإيواء العمال.

القرارات التنفيذية:تتمثل القرارات التنفيذية في مؤسسة **ENTP**، في مختلف الأوامر والإجراءات والتقنيات التي تتم على مستوى المصانع والورش والمخازن، كالكيفية التي يتم تنظيم وتسيير المخزونات، والطريقة التي يتم بها مباشرة الإنتاج والمراحل الواجبة لعمليات الإنتاج المختلفة ...إلخ.

- ✓ معظم القرارات التي تتخذ في مؤسسة **ENTP**، جاءت لتخدم الأهداف الاستراتيجية والغايات، وهذه القرارات أيضا تكون بالموازنات مع الاستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة.
- ✓ كل هدف استراتيجي جعل له مجموعة من الأهداف العملية للوصول إلى تحقيقه، وكل هدف عملي جعل له مجموعة من العمليات للوصل إلى تحقيقه، وكل عملية لها مجموعة من التقنيات والأساليب تنفذ بها.

عوامل تنافسية : لا تتأثر المؤسسة بالعوامل التنافيسة فهي تركز على ان يكون عملها مطابقا لما هو منصوص عليه وتودي الغرض الذي انشأة من اجله و تقوم على تأدية المشاريع لضمان سيرورة اداء ونشاط المؤسسة.

[1] **Rapports de gestion** DPCG **entp** 2011

المبحث الثاني : النتائج والتفسير والمناقشة

بعد عرضنا لمنهجية الجانب التطبيقي للدراسة و أهم المتغيرات المطلوبة في الدراسة و الأدوات والأساليب الإحصائية المستعملة، سوف نتناول في هذا المبحث عرض و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الابار،لخصت المعطيات في مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية للتحليل والتي هي في الواقع إثبات لوجود حالة النمو في المؤسسة أهمها رقم الأعمال،النتجة الصافية ، الأموال الخاصة، الأصول الاقتصادية، القيمة المضافة،...الخ.

المطلب الاول: حساب معدلات النمو في النشاط:

ونسعى في هذا الجزء تحديد الجوانب التي تجعل من بحثنا موضوعيا على ضوء ما تقدم من تحليل لمؤشرات ومقاييس النمو الداخلي للوصول الى مدى مساهمة هذه الأخيرة في نمو المؤسسة محل الدراسة ولذلك استعنا بجداول المعطيات الأساسية للتحليل لـ تسعة سنوات من" 2005 - 2013 علما أن الوحدة مليار دينار جزائري. وكذا التمثيل البياني لكل مؤشر وعلى أساسها يتم التحليل"

معدل النمو=(قيمة العنصر في سنة n+1- قيمة العنصر في السنة n)/ قيمة العنصر في السنة n

1. حساب معدل النمو في رقم الاعمال:(Chiffre d affaire)

تعريف رقم الأعمال:

هو إيرادات المتولدة عن أنشطة أساسية للمؤسسة، و يتحدد حسب الحصة السوقية للمؤسسة و الأسواق التي تسيطر عليها و يختلف حسب طبيعة النشاط من مؤسسة تجارية إلى خدمية إلى صناعية.

جدول رقم (02– 02) :التغيير في رقم الاعمال الوحدة: مليار دج

السنوات	رقم الاعمال	النمو في رقم الاعمال
2005	44 903 429,44	—
2006	82 143 927,22	83%
2007	129 473 089,76	58%
2008	171 415 596,40	32%
2009	189 676 071,15	11%
2010	34 421 858 136,73	2%
2011	36 095 340 127,01	5%
2012	39 358 880 750,30	9%
2013	45 538 633 383,78	16%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

شكل رقم (02-01):يبين النمو في رقم الاعمال

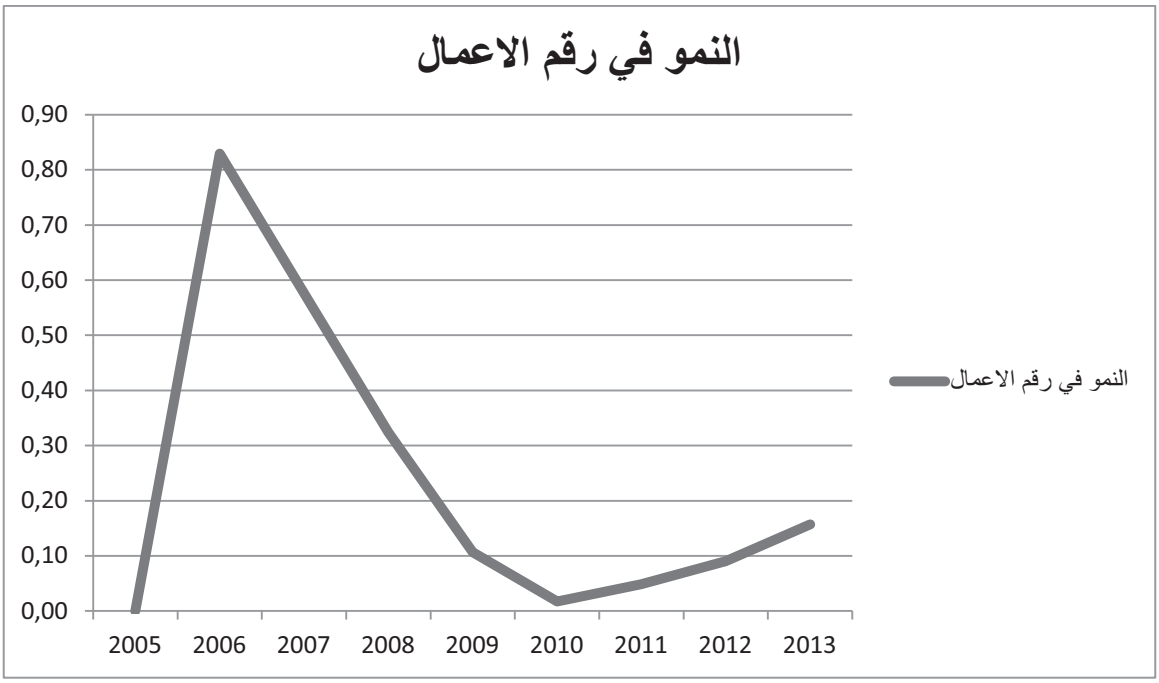

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:من خلال الشكل أعلاه، نجد أن المؤسسة شهدت نمو كبير في النشاط سنة 2006 ، يرجع سببه إلي زيادة الطلب على أعمال الحفر و التنقيب، سواء بالنسبة للعقود المبرمة مع شركة سونا طراك، أو عقود إيجار آلات الحفر مع الشركات(الأجنبية) العمل المفتوح ؛(و ابتداءا من سنة 2005) ، زاد رقم الأعمال بأعلى معدلاته، و تمكنت المؤسسة بذلك من الخروج من حالة الخسائر المتتالية التي شهدتها قبل سنة 2005 إذن فتحقيق مستويات عليا في رقم الأعمال، يعطي للمؤسسة أفضلية كبيرة في إمكانية تمويل إحتياجاتها المالية ذاتيا ، لكن هذا يتوقف على حجم المصاريف و مدى قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الإستغلال، اما عن باقي السنوات2007 ـ 2010 إنخفاض في نسبة نمو رقم الأعمال نتيجة الزيادة الطفيفة في قيمته، الا أن هذا الإرتفاع يؤكد قدرة المؤسسة على تحقيق ايرادات جيدة ونتج هدا الانخفاض ننيجة تخلي المؤسسة على بعض الأصول وكدا التخلي عن بعض العقود المبرمة الا انه ما بعد سنة 2010 استطاعة المؤسسة استعادة النمو المعتاد و تمكنت المؤسسة بذلك من الخروج من حالة التراجع المتتالية التي شهدتها قبل سنة 2010 ودلك بسبب تغير الاستراتيجية والتغير في اطارات الشركة . إذن فتحقيق مستويات عليا في رقم الأعمال، يعطي للمؤسسة أفضلية كبيرة في إمكانية تمويل إحتياجاتها المالية ذاتيا ، لكن هذا يتوقف على حجم المصاريف و مدى قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الإستغلال.

2_**حساب معدل نمو القيمة المضافة** :**La Valeur Ajoutée** تعتبر القيمة المضافة من أهم المؤشرات، التي تعبر عن أداء نشاط المؤسسة، ذلك لأنها تتضمن رقم الأعمال بعد تغطية مصاريف الإستغلال المباشرة ، و التي تعتبر أهم المصاريف و أكثرها ثقل في هيكل التكاليف.

جدول رقم (02– 03) : التغير في القيمة المضافة الوحدة: مليار دج

السنوات	القيمة المضافة	نسبة النمو في القيمة المضافة
2005	12 759 293 578,00	–
2006	14 981 048 617,04	17%
2007	17 516 632 502,80	17%
2008	19 333 360 585,43	10%
2009	2 339 371 045,70	21%
2010	24 435 941 206,80	4%
2011	24 647 923 771,13	1%
2012	27 431 158 513,40	11%
2013	33 504 943 296,78	22%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

شكل رقم (02– 02) : يبين النمو في القيمة المضافة

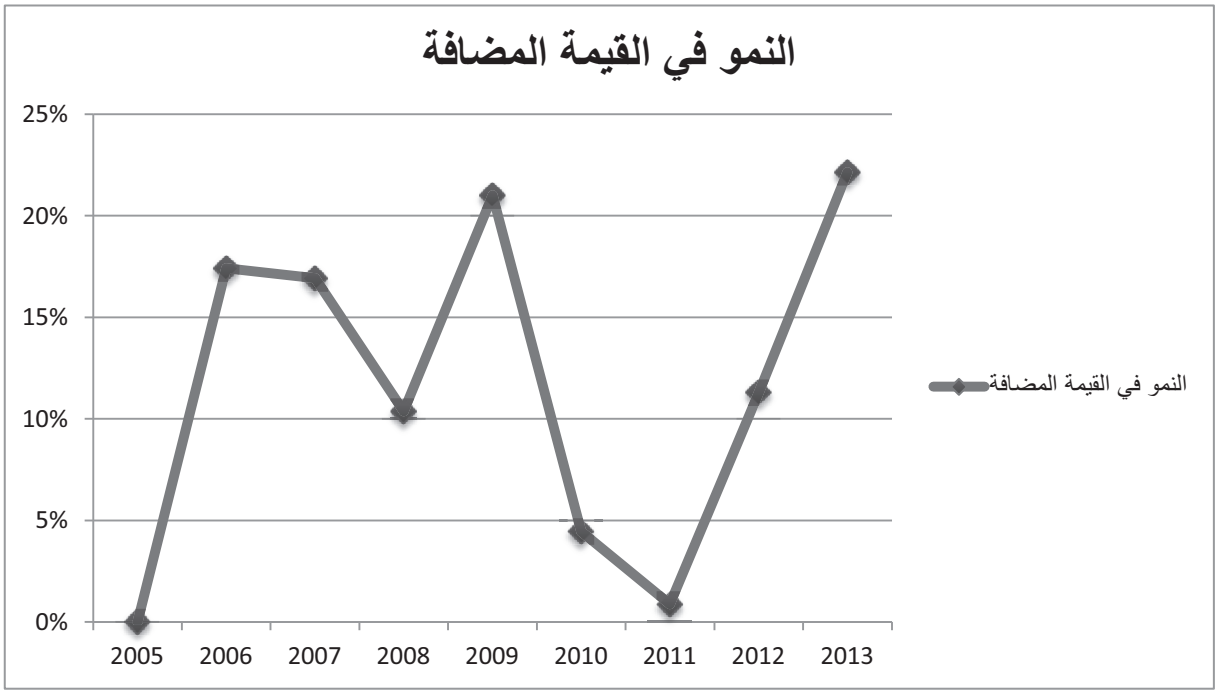

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:نلاحظ تذبذب في معدلات نمو القيمة المضافة خلال فترة الدراسة رغم زيادة الطفيفة في قيمتها، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة قادرة على تغطية مصاريف الإستغلال المباشرة والتي تعتبر أهم المصاريف وأكثرها ثقل في هيكل التكاليف، وهذا مايبين قدرت المؤسسة في تحكمها في تكاليف الإستغلال. كما شهدت المؤسسة ايضا تذبذب في نمو النتيجة الصافية وتناقصها وعدم نموها سنة 2005، يعود الى عدم تحكمها في تكاليفها الثابتة. نلاحظ تذبذب في معدل نمو القيمة المضافة خلال الفترة 2005 الى 2010، وهذا راجع الى الزيادة في قيمتها مما أثر على النتيجة الصافية التي شهدت بدورها تذبذب في نسبة نموها وفي بعض السنوات عدم نموه، يعدود هذا لعدم تحكم المؤسسة في تكاليفها الخارج الإستغلال والناتجة كذلك عن زيادة التكاليف. وبالنسبة لسنتين الأخرتين نلاحظ إرتفاع في نسبة نمو القيمة المضافة مما أثر ايجابا على نمو نسبة النتيجة الصافية، وهذا ما يفسر تحكم المؤسسة في إجمالي تكاليفها.

تطور القيمة المضافة خلال سنوات الدراسة، كان موافقا لمعدل الزيادة في رقم الأعمال، و هذا ما أدى إلى معدل نمو% 22 سنة 2013 ثبات نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال .

3ـ حساب معدل النمو في الفائض الاجمالي للاستغلال: L excédent brut d'exploitation

يعتبر الفائض الإجمالي للإستغلال، الفائض المالي المحقق من دورة الإستغلال، و التي تعبر عن النشاط الأساسي للمؤسسة ، حيث يحدد مساهمة مهنة المؤسسة في إمكانية النمو المستقبلي، و بالتالي ضمان هدف البقاء كحد أدنى. ويحسب الفائض الاجمالي للاستغلال من خلال العلاقة التالية:

الفائض الاجمالي للاستغلال=القيمة المضافة ـ(اعباء المستخدمين+الاعباء والرسوم)

جدول رقم (02– 04): نسب النمو للفائض الاجمالي للاستغلال الوحدة: مليار دج

السنوات	القيمة المضافة	اعباء المستخدمين	الضرائب و الرسوم	EBE	النمو في الفائض الاجمالي%
2005	12 759 293 578,78	5 891 596 969,96	393 728 706,72	6 473 967 902,10	—
2006	14 981 048 617,04	7 166 289 003,48	429 296 712,24	7 385 462 901,32	12%
2007	17 516 632 502,87	8 554 780 475,26	543 710 374,09	8 418 141 653,52	12%
2008	17 516 632 502,80	9 074 483 082,52	592 693 823,31	7 849 455 596,97	-7%
2009	23 393 710 454,72	9 278 957 449,29	703 514 410,36	13 411 238 595,07	16%
2010	–	–	–	13 306 145 477,12	30%
2011	–	–	–	11 281 796 816,57	-18%
2012	–	–	–	12 185 383 062,44	7%
2013	–	–	–	17 495 361 014,90	30%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

وللتوضيح اكثر ندعم الجدول السابق بالشكل التالي:

شكل رقم (02– 03): يبين النمو في الفائض الاجمالي للاستغلال

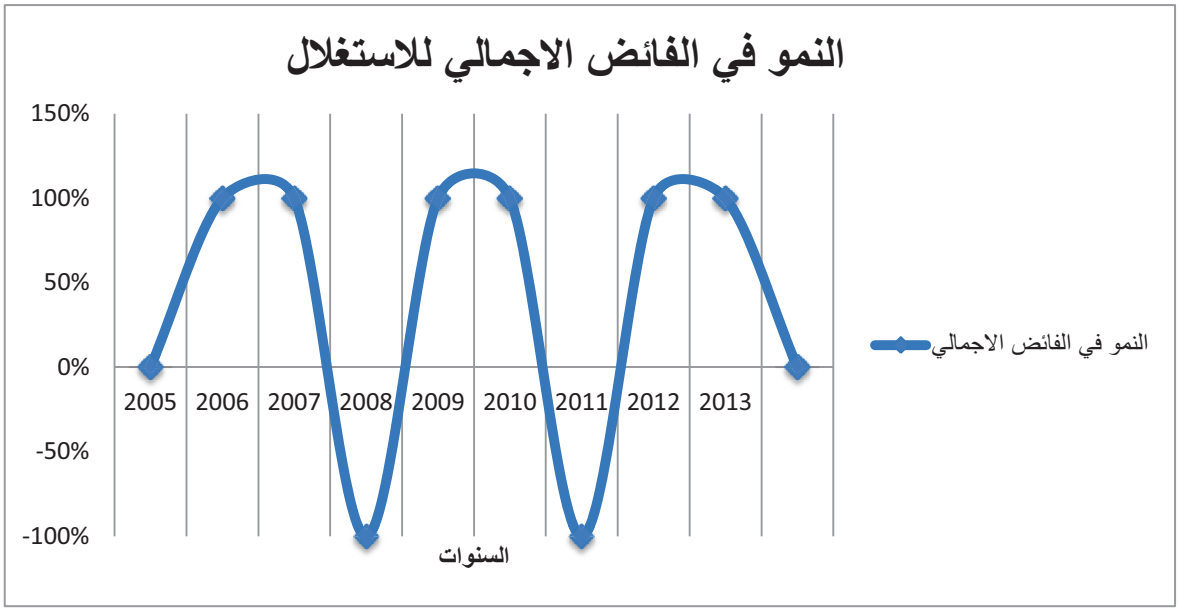

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:

يعتبر الفائض الاجمالي للاستغلال من بين اهم المؤشرات في تقيم الاداء الاقتصادي لدورة الاستغلال،حيث يتمييز بأنه مقياس جيد لمدى قدرة دورة استغلال المؤسسة على تمويل ذاتها نلاحظ من خلال المنحنى ان الفائض الاجمالي للاستغلال للمؤسسة محل الدراسة يتزايد تارة ويتراجع تارة خلال سنوات الدراسة وبعد سنة 2010 كان له نفس السلوك و في سنة 2013 يعود المؤشر الى النزول ويعود في الواقع هدا السلوك الى كتلة الاجور ويشهد هدا الاخير ارتفاعا بين سنة وأخرى خلال السنوات الاولى للدراسة ،بعدها تتراجع بشكل طفيف ثم تعود للتزايد.وتعد زيادة العمال و الاجور سببا في نمو كتلة الاجور في المؤسسة محل الدراسة،حيث يعد قطاع المحروقات من بين القطاعات التي تكون فيها الاجور مرتفعا نسبيا مقارنة بالقطاعات الاخرى ويرجع سبب هدا الارتفاع بسبب الخطر الاكبر.

4 ـ **حساب معدل النمو في النتيجة الاستغلال:**(Le résultat d'exploitation)

تعريف نتيجة الاستغلال:تحدد نتيجة النشاط التجاري و الصناعي العادي للمؤسسة) الاستغلال العادي (كمؤشر على وضعية استغلال المؤسسة .و تعتبر نتيجة الاستغلال أحسن من النتيجة الصافية) نتيجة الدورة (لأنها لا تتأثر بالنواتج و الأعباء الاستثنائية.

جدول رقم (02– 05) : يبين معدلات النمو لنتيجة الاستغلال خلال سنوات الدراسة الوحدة: مليار دج

السنوات	نتيجة الاستغلال	النمو في نتيجة الاستغلال
2005	3 183 184 464,03	–
2006	3 213 342 334,33	1%
2007	3 281 907 441,22	2%
2008	2 771 847 931,51	-16%
2009	5 894 624 058,47	37%
2010	11 391 548 477,12	79%
2011	11 281 796 816,57	66%
2012	12 207 408 152,35	8%
2013	17 495 361 014,90	43%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:نلاحظ من خلال الجدول ان نتيجة الاستغلال في السنوات الاولى للدراسة كانت ضئيلة وهدا راجع الى نقص اداء دورة الاستغلال وبعد سنة 2008 نلاحظ ان نتيجة الاستغلال في السنوات المتبقية حققة فارق ايجابي،اي في تزايد ففي سنة 2006الفارق قدر ب+ 3 214 مليار دج و في سنة 2007 قدر ب + 2 775 مليار دج و في سنة 2011قدر ب11 281 مليار دج. وهده اعلى معدل حققته المؤسسة حيال سنوات الدراسة و في سنة 2013 قدر ب17495 مليار دج وهذا راجع لزيادة اداء دورة الاستغلال لهذه المؤسسة مما يؤدي الى زيادة الثروة المتولدة عن النشاط الصناعي و التجاري للمؤسسة. وللتوضيح اكثر ندعم الجدول بالتمثيل البياني التالي.

شكل رقم (02– 04): يبين النمو في نتيجة الاستغلال

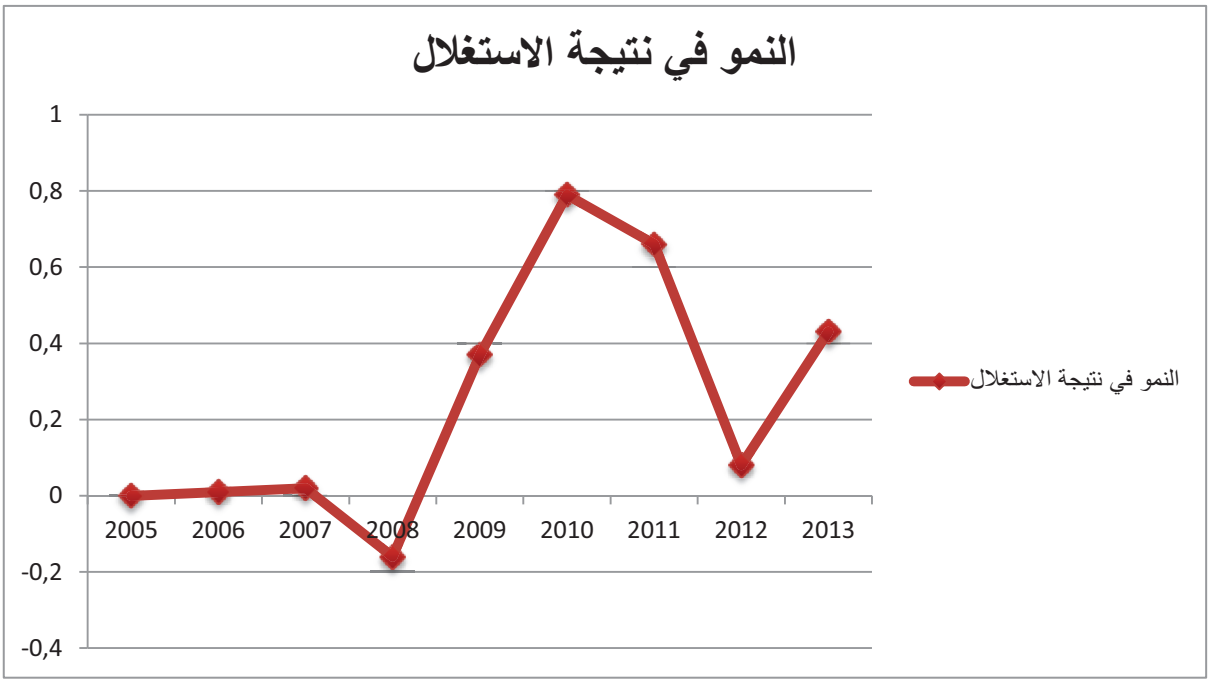

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق :

نلاحظ ان اعلى معدل نمو محقق في نتيجة الاستغلال كان قي 2010 بمعدل 79%واندى معدل في 2008 بمعدل سالب – 16% وهدا بسبب ضعف اداء دورة الاستغلال.

5ـ حساب معدل النمو في النتيجة الصافية (Résultat Net)

- **النتيجة الصافية :**

تعبر النتيجة الصافية عن مقدار الثروة الصافية التي حققتها المؤسسة خلال عملياتها سواء تعلق الأمر بالاستغلال، أو بالاستثمار أم العمليات الاستثنائية.

النتيجة الصافية = النتيجة الإجمالية – الضرائب

R net = R brut- I bs

جدول رقم (02– 06) :نسب نمو في النتيجة الصافية لسنوات الدراسة الوحدة: مليار دج

السنوات	النتيجة الصافـــــــــــــية	النمو النتيجة الصافية
2005	2 720 958 249,84	—
2006	2 866 428 282,28	5%
2007	3 770 862 102,26	32%
2008	3 068 758 458,62	-19%
2009	4 642 959 552,93	51%
2010	2 806 623 711,32	-40%
2011	3 238 647 125,15	15%
2012	5 836 208 569,92	80%
2013	5 837 982 466,90	0%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول نقول إن النتيجة الصافية في تزايد في كل سنة ، ففي سنة2006 قدر بقيمة 28 مليون دج و في سنة 2007 قدر ب 37 مليون دج و في سنة2008 قدر ب 30 مليون دج هذه الزيادة راجعة الى الزيادة في مقدار الثروة الصافية التي حققتها المؤسسة خلال عماليتها سواء تعلق الأمر باستغلال أو بالاستثمار او العمليات الإستثنائية ، أما في السنتين 2008و 2010 تناقصت لتزايد تكاليف الاستغلال وفي سنة 2013 حققت معدل نمو ضئيل جداو هذا ممكن راجع لارتفاع تكاليف الاستغلال ، وفي سنة 2012 تزايدت بقيمة جيدة قدرت بـمعدل 80% وهدا راجع إلي نمو حضيرة آليات التنقيب ولتوضيح أكثر نستعسن بالبيان التالي:

شكل رقم (02– 05) : يبين النمو في النتيجة الصافية

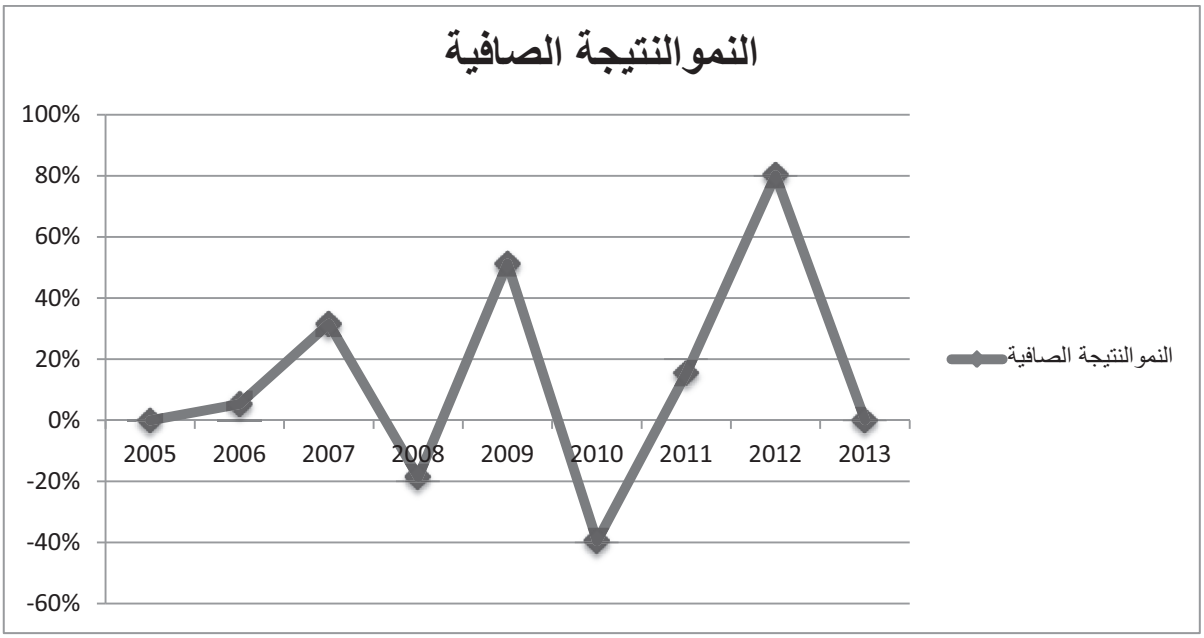

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

6ـ حساب معدل النمو المستقل:

من خلال العلاقة المتطرق إليها في السابق حول حساب معدل النمو المستقل تم التوصل إلى النتائج التالية و هي موضحة في الجدول الموالي:

بما ان معدل توزيع الارباح هي نسبة ضئيلة جدا فهي لا تاخد بعين الاعتبارd أي انه تساوي الصفر.

جدول رقم (02– 07) :يبين نسب معدل النمو المستقل الوحدة:%

السنوات	المردودية المالية	(1. d)	معدل النمو الداخلي
2005	0,11	1	0,11
2006	0,10	1	0,10
2007	0,13	1	0,13
2008	0,05	1	0,05
2009	0,10	1	0,10
2010	0,22	1	0,22
2011	0,26	1	0,26
2012	0,27	1	0,27
2013	0,15	1	0,15

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

من خلال ما تم التوصل إليه فيما سبق يتضح أن معدل النمو في سنة 2012 مرتفع وهذا يفسر مدى تأثره بالمر دودية المالية التي حققت معدل عالي في نفس السنة مع العلم أن هناك معدلات توزيع الأرباح (d)، تتراوح بين 2% و4% أي انها نسيب ضئيلة جدا خلال فترة الدراسة حيث كلما زادت المر دودية المالية كلما زاد معدل النمو الداخلي، يتأثر معدل النمو المستقل في الواقع باربع متغيرات اساسية :الهامش الصافي ،دوران الاصل الاقتصادي،معامل الاستدانة ،ومعدل الاحتفاظ بالارباح.

شكل رقم (02– 06): يبين النمو في معدل النمو الداخلي

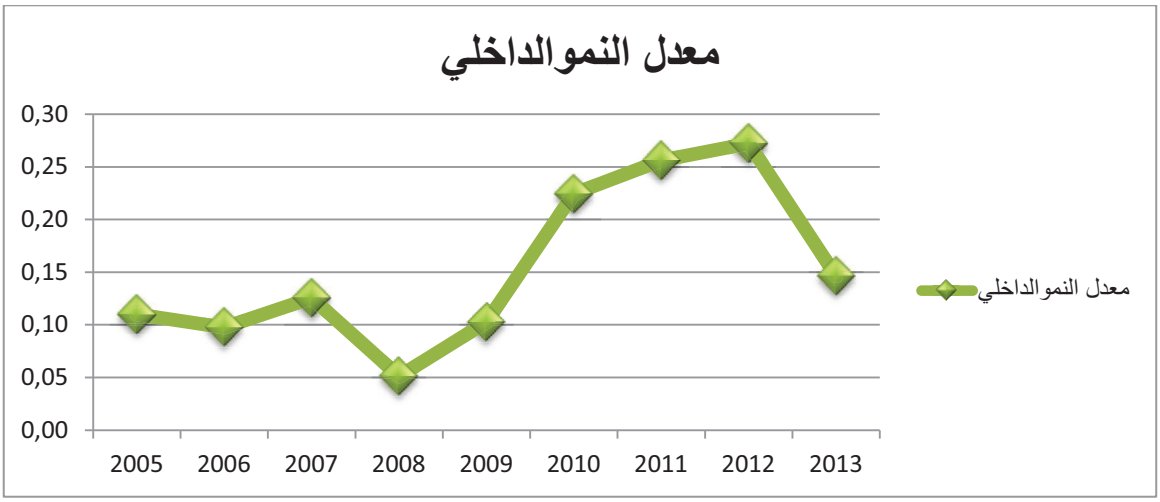

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:من خلال الجدول أعلاه والتمثيل البياني نلاحظ أن معدل النمو المستقل بالمؤسسة في تزايد خلال فترة الدراسة.

7 . حساب نسبة التمويل الداتي:

جدول رقم (02– 08): يبين نسب التمويل الذاتي خلال سنوات الدراسة الوحدة: مليار دج

السنوات	الاموال الخاصة	الاصول الثابتة	التمويل الداتي %
2005	13 514 625 676,20	20331455270,01	0,66
2006	15 582 480 993,74	19612489009,06	0,79
2007	25 744 519 444,43	23890407502,67	1,08
2008	29 465 453 546,69	18763114220,44	1,57
2009	32 484 212 005,31	26153997097,39	1,24
2010	39 422 981 351,02	28004405513,71	1,41
2011	39 315 403 705,61	29461559013,60	1,33
2012	44 437 586 092,17	31349528062,91	1,42
2013	50 225 568 559,07	38723010927,58	1,30

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق :

أن نسبة التمويل الذاتي شهدت تذبذبا خلال سنوات الدراسة، إذ بلغت هذه النسبة 1.08 سنة 2007 ثم ارتفعت سنة 2008 لتبلغ أقصى حد لها بنسبة 1.57ولكنها انخفضت سنة 2010 لتبلغ ما نسبته 1.30 الا السنوات الاولى 2006 ،2005 للدراسة كانت نسبة التمويل الذاتي متناقصة؛ إلا أنها وعلى طول سنوات الدراسة المتبقية حققت نسبا أكبر من الواحد ما يدل على قدرة هذه المؤسسات على تمويل مختلف أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

شكل رقم (02– 07): يبين نسب التمويل الذاتي خلال سنوات الدراسة

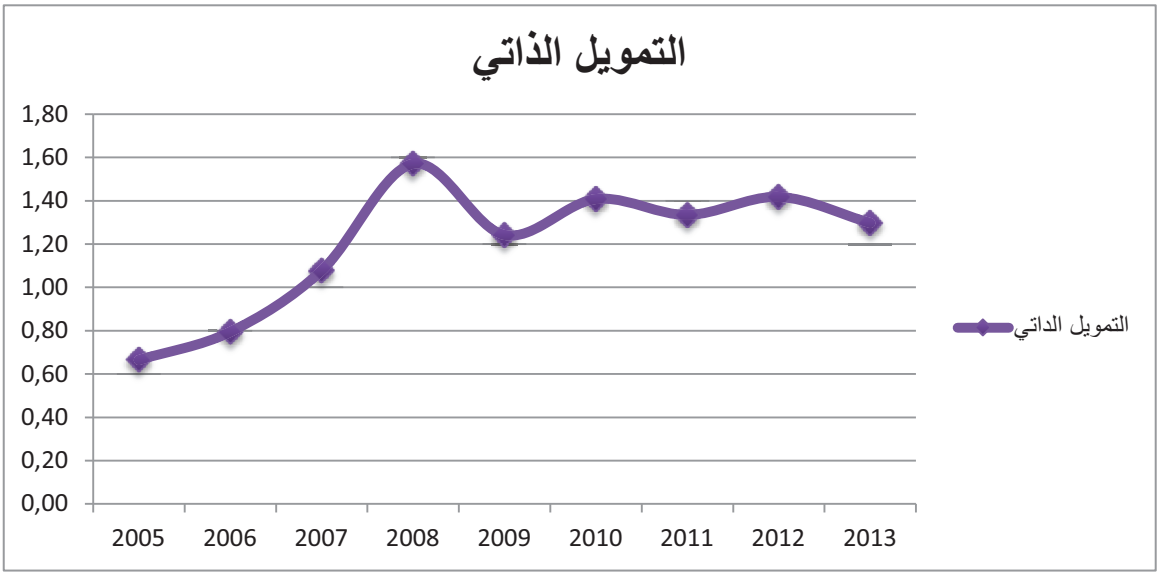

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

تعليق :إن الزيادة الملحوظة في قيم هذا المؤشر ترجع إلى الزيادة المعتبرة في النتيجة الصافية التي تعبر عن الزيادة في مبيعات المؤسسة على طول فترة الدراسة. وهدا ما يدل على كفاءة المؤسسة و قدرتها على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.

المطلب الثاني: حساب معدلات النمو الداخلي اعتمادا على عناصر الميزانية:

تعريف الميزانية : تعد الميزانية[1] المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم والأموال الخاصة في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.

اولا: جانب الاصول:يقصد بالأصول فى تعريفها المبسط كل ما تقوم المؤسسة بامتلاكه وكل ما يمثل حق للمؤسسة لدى الغير.

1. نمو الاصول الجارية:

[1] حسام الدين حليلو ،التمويل الذاتي واثره في توليد وتجديد التثبيتات "دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لخدمات الابار "مذكرة ماستر، ورقلة ،2013 ،ص28.

تعريف: هي "النقدية أو الأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية أو التي ستباع أو تستخدم في الإنتاج خلال دورة العمليات أو السنة المالية .

جدول رقم (02– 09) :يبين نسب النمو في الاصول الجارية. الوحدة: مليار دج

السنوات	أصول جارية	نسبة النمو في الاصول الجارية
2005	20 331 455 270,01	–
2006	19 612 489 009,06	-4%
2007	23 890 407 502,67	22%
2008	18 763 114 220,44	-21%
2009	26 153 997 097,39	39%
2010	28 004 405 513,71	7%
2011	29 461 559 013,60	5%
2012	31 349 528 062,91	6%
2013	38 723 010 927,58	24%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

إن السوق الواعدة التي تنشط فيها المؤسسة، تفرض عليها مجاراة هذا النمو من أجل المحافظة على الوضعية التنافسية في السوق، و يتم ذلك بالمتابعة المستمرة لوسائل الإنتاج ، و تطوير المشاريع الإستثمارية.

وفي السنوات الأخيرة رفعت المؤسسة الوطنية للأشغال في الابار حجم استثماراتها، حيث سخرت غلاف مالي معتبر 29461[1] مليار دينار سنة 2011 لحيازة و لإصلاح و صيانة آلات الحفر و التنقيب، حيث خصصت مبلغ قدره 28004 مليار دينار معدات و أدوات، و تقنيات جديدة لتحسين أداء الآلات، و ارتفع حجم الإستثمارات ليصل إلى معدل 39 % أي 26153 مليار دينار هو معدل قياسي،و ذلك عند مستوى حيازة قدر ب 16675 مليار دينار هذه الوتيرة السريعة في نمو الإستثمارات ، لم تستطع المؤسسة تمويلها من مواردها الداخلية سنة 2005 وهدا ما يوضحه جدول التمويل الذاتي السابق ، إلا أن الإنخفاض الكبير الذي شهده الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال، مكن المؤسسة من مجاراة نمو حجم إستثماراتها ، حيث غطت الموارد الداخلية جميع إحتياجات التمويل، و حققت فائض في المتاحات بعد السنتين الأخيرتين، مما يجعل المؤسسة تحقق 387230 مليار دينار عند مستوى 24% ،سنة 2013 وهده نسبة لاباس بها مقارنة بالسنوات الاولى للدراسة.و الشكل الموالي يوضح لنا نسب النمو في الاصول الجارية .

[1] **Rapports de gestion** DPCG **entp** 2010

شكل رقم (02– 08): يبين النمو في الاصول الجارية

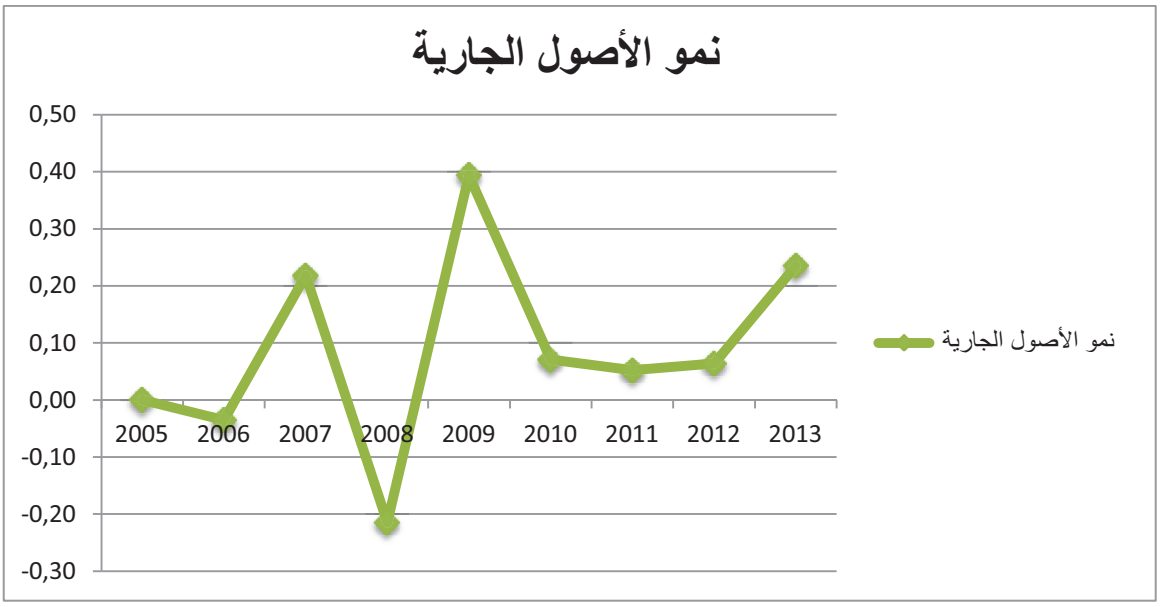

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

2. نمو الاصول الغير جارية:

الاصول الغير جارية:هي عناصر لها قيمة نقدية ووظيفة طويلة الأجل كما يمكن استخدامها مراراً وتكراراً. كما أنه تعبير يطلق على الأصول الثابتة في الحسابات المنشورة وذلك وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS)[1].

جدول رقم (02– 10) : يبين التغير في معدلات الاصول الغير جارية الوحدة: مليار دج

السنوات	الاصول الغير جارية	نمو الاصول الغير جارية
2005	15 972 393 103,79	—
2006	22 825 190 995,70	60%
2007	36 573 835 308,88	25%
2008	45 896 568 474,32	-2%
2009	44 889 109 944,27	-12%
2010	39 470 952 571,17	-14%
2011	34 050 109 289,45	-9%
2012	31 142 804 430,89	15%
2013	15 972 393 103,79	60%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

[1] http://www.abahe.co.uk/terms-of-business-administration-enc/76692-non-current-assets-a.html اطلع عليه يوم 23:04:2014

التعليق :

تحتل الأصول غير الجا رية في المؤسسة الوطنية لحفر الآبار نسبة مهمة و في هذه الحالة نلاحظ أنها تمثل60% سنة 2006 ونفس المعدل في سنة 2013 ، وكذلك بالنسبة لسنة 2012 وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات الاخرى وهدا راجع الى الزيادة في مستوى ،النشاط كما نلاحظ أن نسبة الأصول غير الجارية من مجموع الأصول في تراجع و يرجع ذلك إلى انخفاض مستوى النشاط وهدا ما نلاحظه في سنة 2011 و سنة 2008 وفي سنة 2010 تراجع معدل النمو الاصول الغير جارية حيث حققت ادنى معدلاتها .

شكل رقم (02– 09): يبين النمو في الاصول الجارية

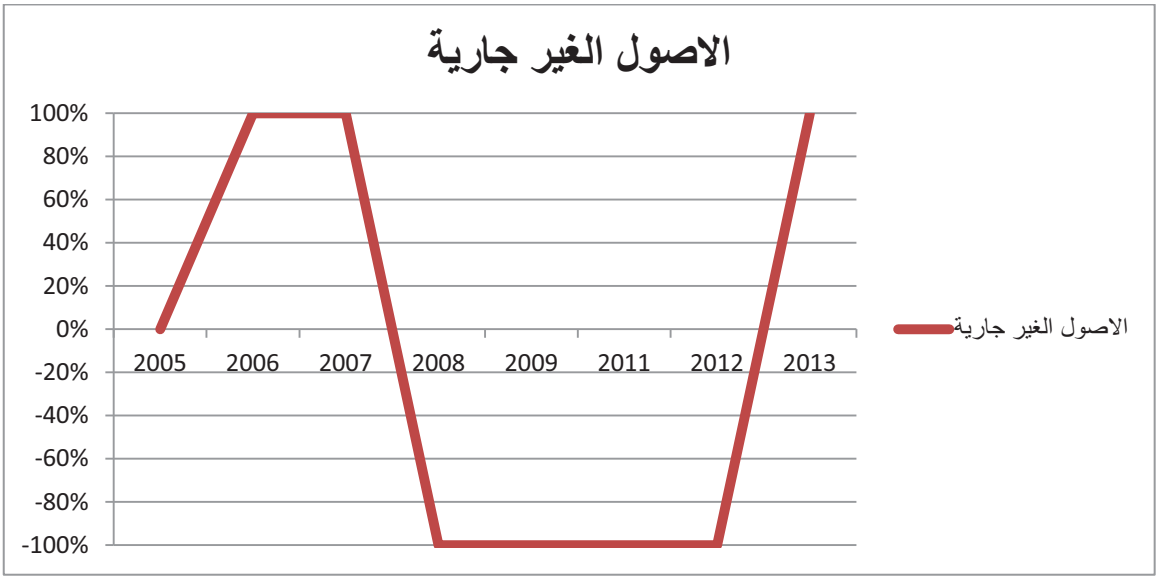

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

3. **نمو مجموع الاصول:**

جدول رقم (02– 11) : يبين نمو مجموع الأصول الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الأصول	نمو مجموع الأصول
2005	36 303 848 373,80	—
2006	42 437 680 004,76	17%
2007	60 464 242 811,55	42%
2008	64 659 682 694,76	7%
2009	71 040 107 041,66	10%
2010	67 475 358 084,88	-5%
2011	63 511 668 303,05	-6%
2012	62 492 332 493,37	-2%
2013	233,63 464 468 74	19%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان اصول المؤسسة في تطور موجب طوال فترة الدراسة حيث يقدر معدل نموها ب 17% سنة 2006 و10% سنة 2009 و 19% سنة 2013 وعند تفصيلنا في تركيبة اصول المؤسسة نجد ان هناك زيادة هامة في المخزونات ونلاحظ ايضا زيادة الاصول الغير جارية اى زيادة القدرة الاستثمارية في الحقوق اى زيادة الاصول الجارية اما السنوات التي حققت فيها المؤسسة عجزا فهدا راجع الى التراجع في قيم الاصول الغير جارية ودلك بسبب تخلى المؤسسة عن مجموعة من استثماراتها.

شكل رقم (02– 10): يبين النمو في مجموع الاصول

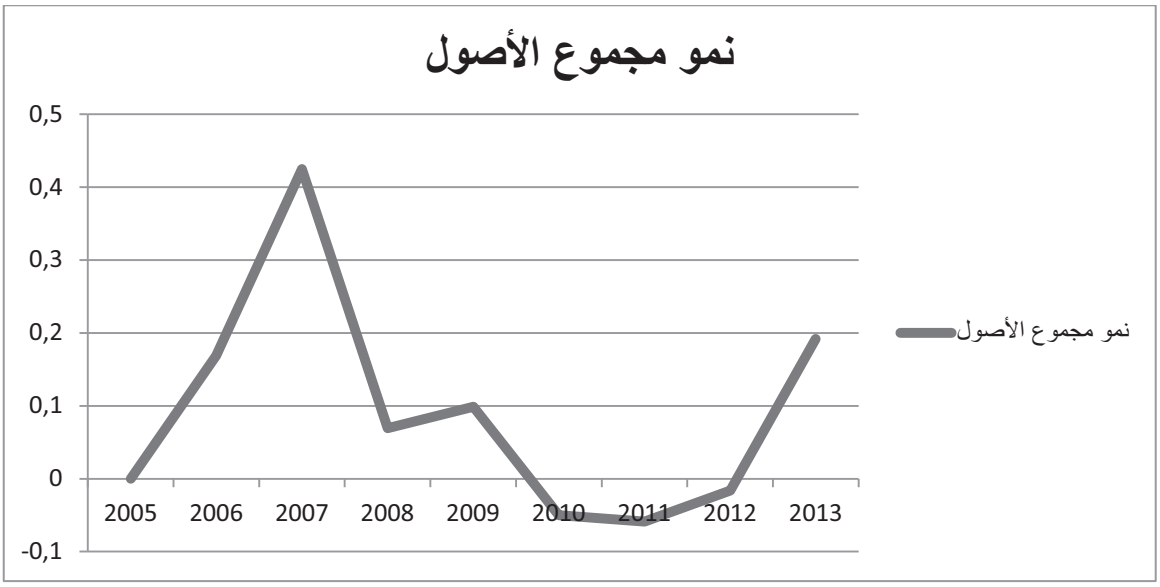

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

ثانيا: جانب الخصوم:

1. **نمو الاموال الخاصة:**

تعريف:وتمثل الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية. إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.

الاموال الخاصة =راس مال المؤسسة +العلاوات و الاحتياطات +النتيجة الصافية

جدول رقم (02– 12) : يبين نمو الاموال الخاصة الوحدة: مليار دج

السنوات	الاموال الخاصة	نمو الاموال الخاصة
2005	13 514 625 676,20	-
2006	15 582 480 993,74	15%
2007	25 744 591 444,43	90%
2008	29 465 453 546,69	89%
2009	32 484 212 005,31	26%
2010	39 422 981 351,02	34%
2011	39 315 403 705,61	21%
2012	44 437 586 092,17	13%
2013	50 225 568 559,07	28%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان الأموال الخاصة تمثل علي التوالي النسب التالية :15%، 90%، 89% ، 26% ، 34% 21% ، 13% ،28% على التوالي خلال سنوات الدراسة و هذا ما يفسر بأن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية حيث أن المساهمة الشخصية في رأس المال تفوق النصف وبالتالي هذا الأمر يمنح المؤسسة استقلالية أكبر. و الشكل التالي يبين تطور الأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة:

شكل رقم (02– 11): يبين النمو في الاموال الخاصة

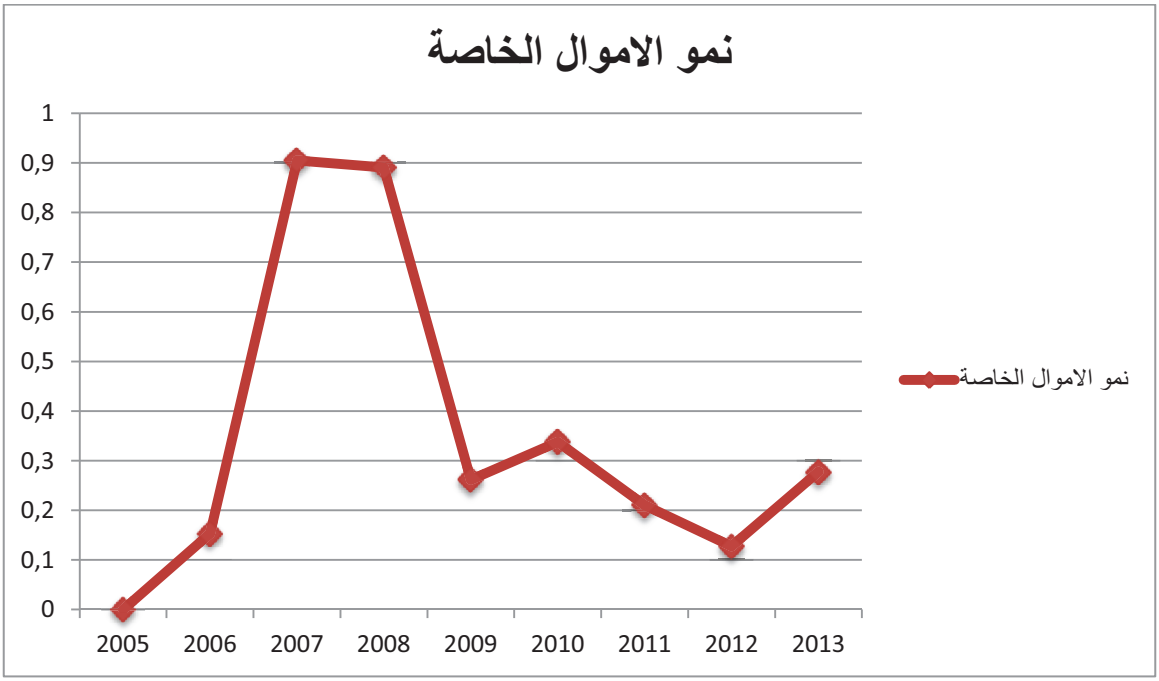

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:

يعد نمو الاموال الخاصة مؤشرا جيدا لتحليل ظاهرة النمو في المؤسسة نلاحظ من الشكل اعلاه ان الاموال الخاصة سجلت ارتفاعا خلال سنوات الاولى لدراسة ويرجع ذلك للتزايد المستمر لقيمة الاحتياطات وظلت في الارتفاع الى غاية 2008 اما العجز المحقق في السنوات الاخيرة 2009و2013، دفع بالمؤسسة إلى البحث عن موارد خارجية لتمويل إحتياجاتها المالية (إستثمارات الإستغلال) ، فلجأت إلى الإستدانة عن طريق قروض جديدة، مما أدى إلى إرتفاع المصاريف المالية، وضعف القدرة على سداد ديونها السابقة، و ظهر هذا من خلال إرتفاع الرصيد المالي ؛ إلى مستويات قياسية، و ذلك بتحقيق فوائض مالية و بالتالي يتوقف نمو الأموال الخاصة للمؤسسة على النتائج المحققة، وعمليات ضم الإحتياطات و تحويل الديون، يظهر الشكل أعلاه، أن نمو المؤسسة يعتمد بصفة مطلقة على التمويل الداخلي للنمو، وتستبعد أي شكل من أشكال النمو الخارجي، و ذلك بسبب عدة عوامل منها ما يرتبط بالمؤسسة، و أخرى مرتبطة بالبيئة الإقتصادية.

ـ2 معدلات النمو لديون:

تعريف الديون: هو مصدر إستثنائي لتمويل العمليات الاقتصادية بسبب عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية،وهناك ديون طويلة وديون قصيرة الاجل.

والجدول التالي يوضح معدلات النمو للديون:

جدول رقم (02-13) : معدلات النمو لديون الوحدة: مليار دج

السنـــــــوات	الديـــــــــون	معدلات النمو لديون
2005	36 303 848 373,80	——
2006	42 437 680 004,76	17%
2007	60 464 242 811,55	42%
2008	64 659 682 694,76	7%
2009	71 040 107 041,66	10%
2010	28 052 376 733,86	-61%
2011	43 655 814 745,10	56%
2012	52 360 136 401,63	20%
2013	24 242 895 674,56	-54%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

وللتوضيح نستعين بالشكل التالي:

شكل رقم (02– 12): يبين النمو في الديون الجارية و الغير جارية

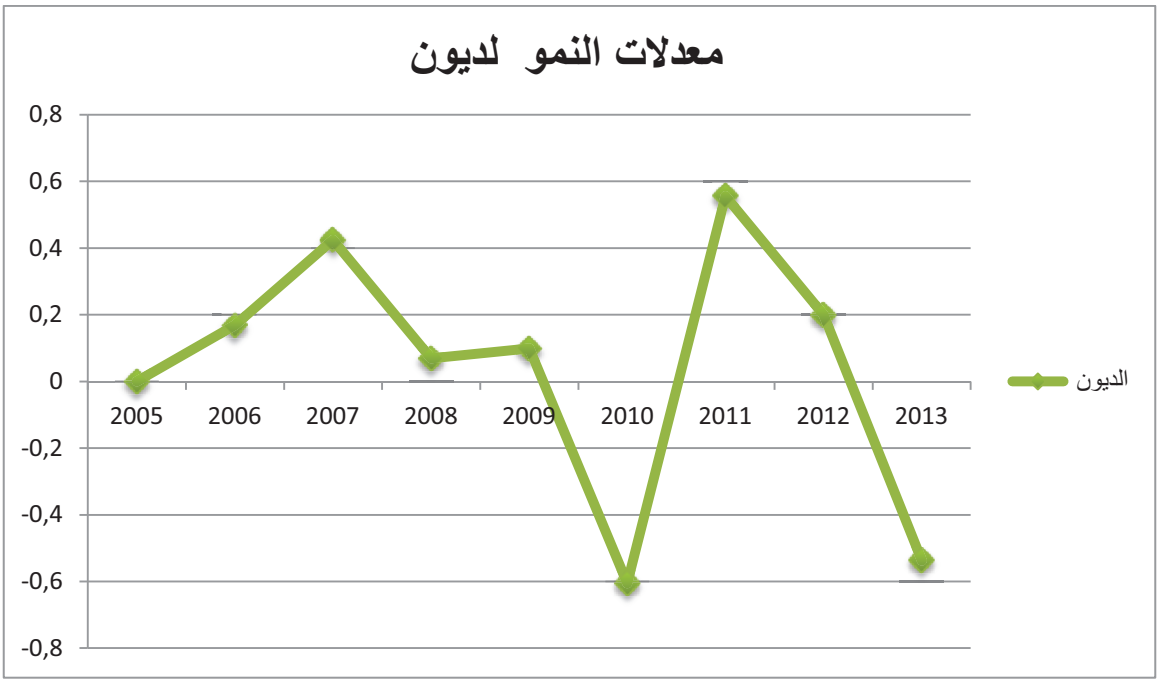

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:أما الديون طويلة ومتوسطة الأجل تمثل 17% ،42% ،7% ،10% ، سنوات 2006 ،2007 ،2008 ، 2009 على التوالي وهي تدل على أن المؤسسة تقوم بتسديد ديونها الاستثمارية، كما تدل النسب على أن المؤسسة لا تعتمد على هذا النوع من الديون لتمويل نشاطها . خلال هده السنوات أما الديون قصيرة الأجل فتمثل في هذه المؤسسة نسبة ضعيفة من إجمالي الخصوم ،ويفسر هذا بأن المؤسسة تعتمد بدرجة ضئيلة على المصادر الخارجية وهذا طبعا راجع إلى توفر المؤسسة على السيولة اللازمة لتغطية النفقات النص في نمو الديون.

3_نمو مجموع الخصوم:

انظر الجدول رقم (02– 11)و الشكل رقم (02– 10) خلال الجدول اعلاه و التمثيل البياني نلاحظ ان خصوم المؤسسة في تطور موجب طوال فترة الدراسة حيث يقدر معدل نموها ب 17% سنة 2006 و10% سنة 2009 و 19% سنة 2013 وعند تفصيلنا في تركيبة خصوم المؤسسة نجد ان هناك زيادة هامة في مجموع الديون ونلاحظ ايضا نتيجة موجبة محققة من طرف المؤسسة وكذلك الزيادة المحققة في معدل نمو الاموال الخاصة وزيادة الاحتياطات5% ،6% ،2 % خلال سنوات 2010 ،211 ،2012 على التوالي المحقق فيها عجز فهدا راجع الى نقص في تحقيق معدلات متزايدة سواء في الاموال الخاصة او معدلات الديون .

المطلب الثالث: حساب النمو الداخلي بالاعتماد على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية:

تلعب المردودية دورا كبير في إتخاذ قرار التمويل، كما أنها مقياس هام لأداء نشاط المؤسسة، فتحسين مستوى المردودية يتوقف على مدى قدرة المؤسسة على التحكم في التكاليف، و خاصة تكلفة الإستدانة التي تستهلك جزء كبير من إيرادات المؤسسة و

خاصة في مرحلة النمو، و بالتالي فالمسير المالي مخير بين تحقيق النمو أو تحسين المردودية. و من هذا المنطلق، تستخدم تقنية أثر الرافعة المالية، كآلية كمية للتوفيق بين المردودية و النمو من جهة، وبين تحقيق هدف الإستقلالية من جهة أخرى.

1. **المر دودية الاقتصادية (R_e):**

نتطرق فيما يلي إلى حساب المر دودية الاقتصادية التي تعبر عن مدى قدرة الأصل الاقتصادي (AE) على توليد النتيجة الاستغلال و الجدول الموالي يوضح المر دودية الاقتصادية:

جدول رقم (02– 14) : حساب نسبة المردودية الاقتصادية: الوحدة: مليار دج

السنوات	نتيجة الاستغلال	الاصل الاقتصادي	المر دودية الاقتصادية
2005	3 183 184 464,03	28 982 563 561,77	11%
2006	3 213 342 334,33	32 944 256 578,57	10%
2007	3 281 907 441,22	26 168 194 349,04	13%
2008	2 771 847 931,51	54 192 107 897,89	5%
2009	5 894 624 058,47	57 423 447 706,91	10%
2010	4 519 711 617,59	50 767 232 194,30	9%
2011	4 588 810 581,51	44 052 118 155,39	10%
2012	7 940 980 598,54	44 821 093 106,10	18%
2013	7 764 944 746,14	50 225 568 559,07	15%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق :

بالنسبة للمردودية الإقتصادية، فقد تحسنت من 5 % سنة 2008 إلى 18 % سنة؛ 2012 ، ثم إنخفضت إلى حدود 15 % سنة 2013 إلا أن هذه المردودية تعتبر ضعيفة، وذلك مقارنة بالمجهودات الإستثمارية الضخمة، و خاصة في سنة 2011 ، و يرجع ذلك بسبب تضخم مصاريف الإستغلال و خاصة مصاريف المستخدمين التي تلتهم قسط كبير من القيمة المضافة المحققة. فإذا قارنا نتيجة الإستغلال مع إيرادات الإستغلال، رقم الأعمال، أي أن مصاريف الإستغلال تستهلك الإيرادات المحققة، و هذه نسبة معتبرة تستدعي إعادة النظر في هيكل التكاليف، و البحث عن نظام شامل يهدف إلى تدنية التكاليف، وخاصة التكاليف الثابتة التي لا ترتبط بحجم الإنتاج و هدا ما يوضحه لنا الشكل ادناه .

شكل رقم (02– 13): يبين النمو في المر دودية الاقتصادية

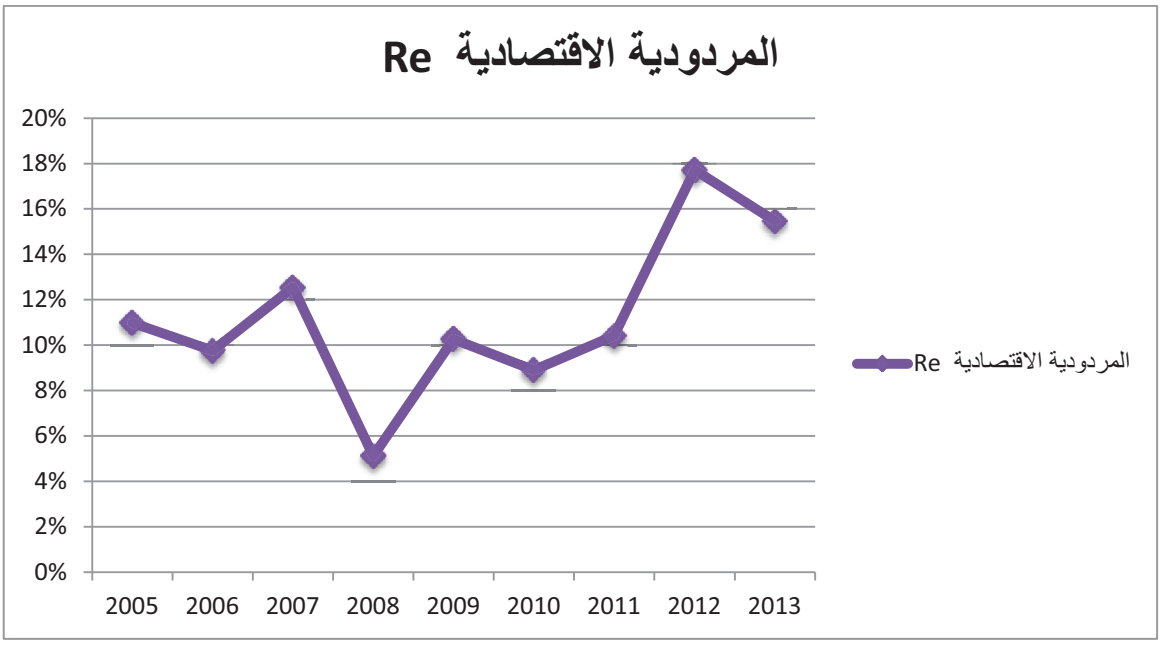

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:

من النتائج المحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد من الأصول الاقتصادية يغطي نتيجة استغلال إجمالية قدرها , 11% 13%،18% خلال ثلاث سنوات 2005,2007, 2012 على التوالي كما نلاحظ انخفاض هذه النسبة في سنة 2008 بسبب انخفاض النتيجة الإجمالية. وبالنسبة للمردودية الاقتصادية إنخفضت من سنة 2005 بمعدل 11% الى سنة 2008 بمعدل 0,05، وهذا راجع الى إرتفاع المستمر في الأصول الاقتصادية وكذلك تذبذب الحاصل في نتيجة الإستغلال.

2. المرد ودية المالية (R_f):

و يتم حسابها من خلال العلاقة:

المردودية المالية= نتيجة الصافية/ أموال الخاصة

و الجدول الموالي يوضح المردودية المالية:

جدول رقم (02– 15) : يبين عناصر المردودية المالية الوحدة: مليار دج

السنوات	النتيجة الصافية	الاموال الخاصة	المردودية المالية%
2005	2 720 958 249,84	13 514 625 676,20	20%
2006	2 866 428 282,28	15 582 480 993,74	18%
2007	3 770 862 102,26	25 744 519 444,43	15%
2008	3 068 758 458,62	29 465 453 546,69	10%
2009	4 642 959 552,93	32 484 212 005,31	14%
2010	2 806 623 711,32	39 422 981 351,02	7%
2011	3 238 647 125,15	39 315 403 705,61	8%
2012	5 836 208 569,92	44 437 586 092,17	13%
2013	5 837 982 466,90	50 225 568 559,07	12%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن المردودية المالية تقدر ب 20 %سنة 2006 ، حيث ساهمت النتيجة بشكل كبير في الرفع في الأموال الخاصة، ثم إستقرت السنة الموالية عند18 % ، و ذلك بسبب إستقرار النتيجة الصافية و ارتفاع الأموال الخاصة، مستفيدة من نتيجة السنة السابقة ؛سنة 2006 إرتفعت المردودية المالية إلى مستوى قياسي ، و ذلك عند نسبة 18% ، سنة 2006 رغم أن الأموال الخاصة لم تنمو بنفس الوتيرة، و[1] بما أن المؤسسة، تعتمد على النتيجة بشكل أساسي لنمو أموالها الخاصة، فنستطيع الحكم على أن المؤسسة تضيع فرص كبيرة للنمو، ناتجة أساسا عن عدم قدرتها على التحكم في التكاليف .نلاحظ ايضا ان معدلات المردودية المالية كان بشكل تنازلي طوال سنوات الدراسة تقريبا ب20% كل سنة و الشكل التالي، يوضح التغير في معدلات المردودية خلال سنوات الدراسة.

[1] **Rapports de gestion** DPCG **entp** 2011

شكل رقم (02– 14): يبين النمو في معدل المردودية المالية

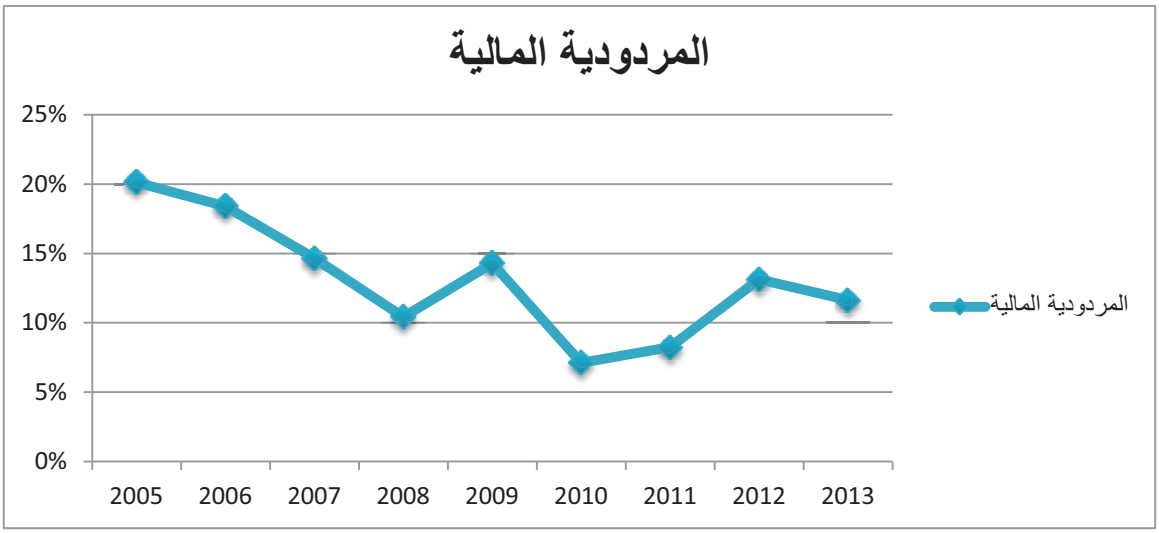

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:

نلاحظ إنخفاظ في المردودية المالية من سنة 2005 بمعدل 0,2 كأفضل مردودية عارفتها المؤسسة الى غاية 2009 بمعدل 0,14، وهذا راجع الى للإرتفاع المستمر للأموال الخاصة مقارنة بتذبذب الطفيف الحاصل في النتيجة الصافية. بسب زيادة والنقصان في تكاليف الإستغلال، وفي حين إرتفعت المردودية المالية خلال الفترة 2010 الى 2012 نتيجة إرتفاع في النتيجة الصافية وهذا راجع لإنخفاض في التكاليف.

3. تحليل النمو الداخلي اعتمادا على معدلات اثر الرافعة المالية:

يقصد بالرفع المالي هو اعتماد المنشأة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية ، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة،أما إذا كانت الشركة تطرح أسهماً ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم الشركة بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة" ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل الرافعة المالية= المردودية المالية ـ المردودية الاقتصادية

والجدول التالي يوضح دلك:

جدول رقم (02– 16): يبين حساب الرافعة المالية الوحدة: %

السنوات	المر دودية الاقتصادية	المردودية المالية	الرافعة المالية
2005	11%	20%	9%
2006	10%	18%	9%
2007	13%	15%	2%
2008	5%	10%	5%
2009	10%	14%	4%
2010	9%	7%	-2%
2011	10%	8%	-2%
2012	18%	13%	-5%
2013	15%	12%	-4%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

من أجل تفسير أكثر دقة لتطور الرافعة المالية ، ندعم الجدول أعلاه بالشكل التالي:

شكل رقم (02– 15): يبين النمو في معدلات الرافعة المالية

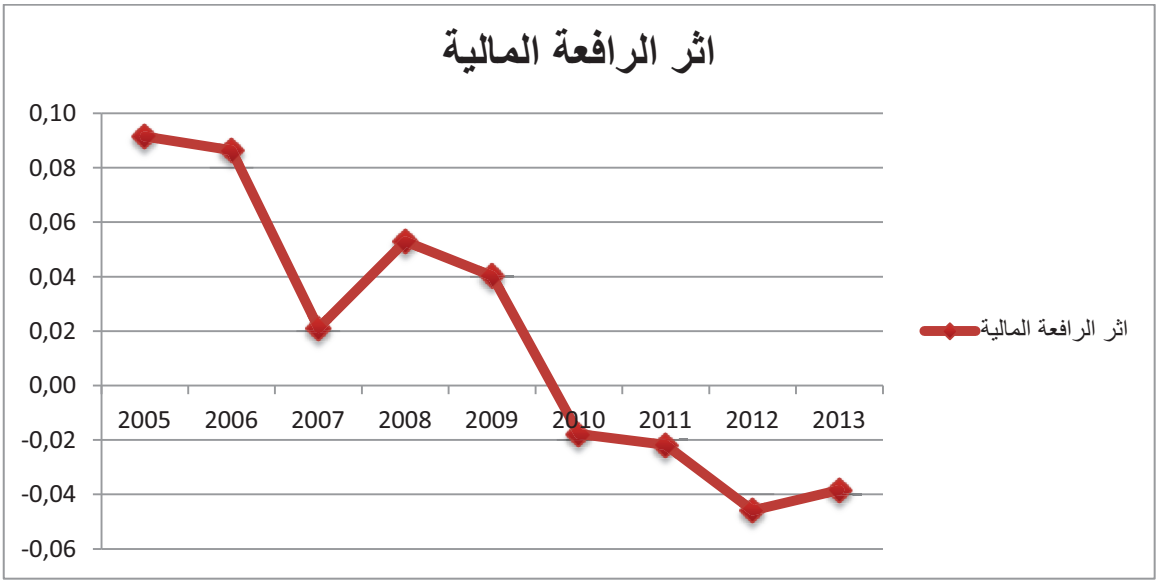

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:

تميزت الوضعية المالية للمؤسسة بأثر رافعة متدني ما يعني أن أصلها الاقتصادي تمكن من توليد نتيجة اقتصادية جد متقاربة مع المصاريف المالية لديونها الصافية.

4. تطور المردودية الإقتصادية و المردودية المالية و الرافعة المالية:

جدول رقم (02– 17) : تطور المردودية الإقتصادية و المردودية الماليةو اثر الرافعة المالية الوحدة:%

السنوات	المر دودية الاقتصادية	المردودية المالية	الرافعة المالية
2005	11%	20%	9%
2006	10%	18%	9%
2007	13%	15%	2%
2008	5%	10%	5%
2009	10%	14%	4%
2010	9%	7%	-2%
2011	10%	8%	-2%
2012	18%	13%	-5%
2013	15%	12%	-4%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

وللتوضيح اكثر نستعين بالشكل التالي:

شكل رقم (02– 16): يبين النمو في المردودية المالية والاقتصادية والرافعة المالية

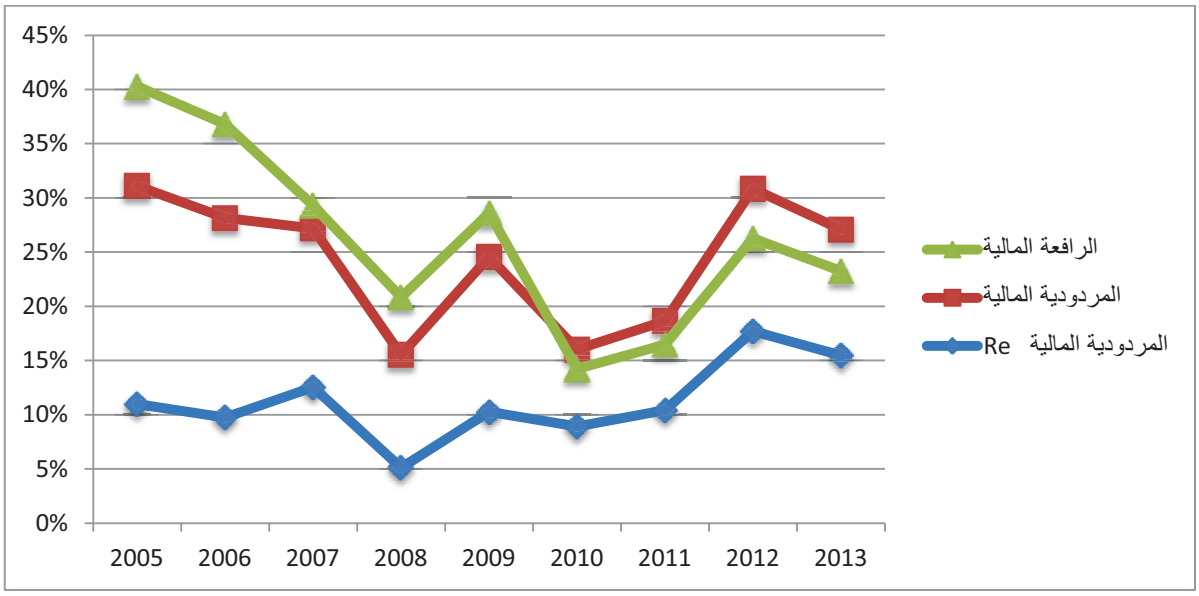

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق:نلاحظ تذبذب في نسبة النتيجة الصافية الى الأموال الخاصة خلال هذه الفترة، وهذا بسبب التذبذب الحاصل في النتيجة الصافية بسبب زيادة الضرائب سنة 2010 بنسبة 26% ، مما أدى الى إنخفاض المردودية المالية الى أدنى قيمة 0,07 كنتيجة صافية، كما شهدت المردودية المالية أعلى قيمة في سنة 2005 بنسبة 20 %.أما المردودية الاقتصادية لهذه الفترة عرفت تذبذب

من سنة 2005 بمعدل 11% الى غاية 2008 بمعدل5%، وهذا يعود الى ارتفاع المستمر والكبير في الأصول الاقتصادية مقارنة بإرتفاع الطفيف في نتيجة الإستغلال، وهذا ما يدل على قدرة نشاط المؤسسة في توليد فوائض، مما أدى الى إرتفاع النتيجة الإجمالية للمؤسسة .

نلاحظ ايضا إنخفاظ في المردودية المالية من سنة 2010 بمعدل 7%كأفضل مردودية عارفتها المؤسسة الى غاية 2013 بمعدل 12%، وهذا راجع للإرتفاع المستمر للأموال الخاصة مقارنة بتذبذب الطفيف الحاصل في النتيجة الصافية. بسب زيادة والنقصان في تكاليف الإستغلال، وفي حين إرتفعت المردودية المالية خلال الفترة 2011 الى 2013 نتيجة إرتفاع في النتيجة الصافية وهذا راجع لإنخفاض في التكاليف.

وبالنسبة للمر دودية الاقتصادية إنخفضت من سنة 2010 بمعدل 7% الى سنة 2008 بمعدل 8%، وهذا راجع الى إرتفاع المستمر في الأصول الاقتصادية وكذلك تذبذب الحاصل في نتيجة الإستغلال، وهذا بسبب إرتفاع في التكاليف المباشرة وعدم القدرة في التحكم فيها وخلال الفترة 2009 الى 2013 عادت المردودية الاقتصادية للإرتفاع نتيجة الزيادة المستمرة في النتيجة الإستغلال و إنخفاض في الأصول الاقتصادية نتيجة إنخفاض قروضها.

اما الرافعة المالية فقد سجلت المؤسسة معدلات سالبة خلال السنوات الاخيرة للدراسة نظر للخسائر المحققة في تلك الفترة.

وعموما نستنتج إلتزام المؤسسة تجاه النمو و الاستثمار الاكثر أثر على مردودية المالية والاقتصادية خلال الفترة 2005 الى غاية 2010 نتيجة التذبب في نتيجة الإستغلال، وكذا النتيجة الصافية وهذا راجع الى الزيادة في التكاليف المؤسسة وعدم قدرة المؤسسة في التحكم فيها، الا أن التزامها تجاه النمو بدأ يحقق إرتفاع في المردودية الإجمالية للمؤسسة اي على المدى الطويل، فالمؤسسة تتمتع بقدرة إستثمارية اي رأس المال المستثمر يساهم في تحقيق النتائج.

5. تحليل النمو الداخلي باعتمادا على مركبات المردودية المالية:

نحاول فيي هدا الجانب تحليل سلوك المؤسسة موضع الدراسة باستخدام مركبات المردودية المالية يبين الجدول التالي تحليل المردودية المالية الى ثلاثة مركبات :

$$Rf=RN/CP= RNT/CA \times CA/AE \times AE/CP$$

و بالتالي المر دودية المالية لها ثلاث مركبات أساسية و سيتم حسابها لاحقا وهي الهامش الصافي $\frac{}{CA}$، دوران الاصل الاقتصادي $\frac{CA}{AE}$، ومعامل الاستدانة $\frac{AE}{CP}$.

جدول رقم (02– 18) : يبين مركبات المردودية المالية الوحدة:%

السنوات	%Rnet/CA	%CA/AE	CP+D/CP	RCP
2005	60,6	0,006	2,14	0,78
2006	34,9	0,002	2,11	0,15
2007	29,12	0,005	1,02	0,15
2008	17,9	0,003	1,84	0,10
2009	0,14	0,59	1,77	0,15
2010	0,08	0,68	1,29	0,07
2011	0,09	0,82	1,12	0,08
2012	0,15	0,88	1,01	0,13
2013	0,13	0,83	1,09	0,12

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من الشكل اعلاه ان معدلات المردودية المالية مختلفة من سنة الى اخرى و الملاحظ ايضا ان المؤسسة تعتمد بدرجة الاولى على الهامش الصافي في تمويل نموها الداخلي وكما تتميز المؤسسة بمعدل دوران كبير حيال السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات الاولى للدراسة.

شكل رقم (02– 17): يبين مركبات المردودية المالية

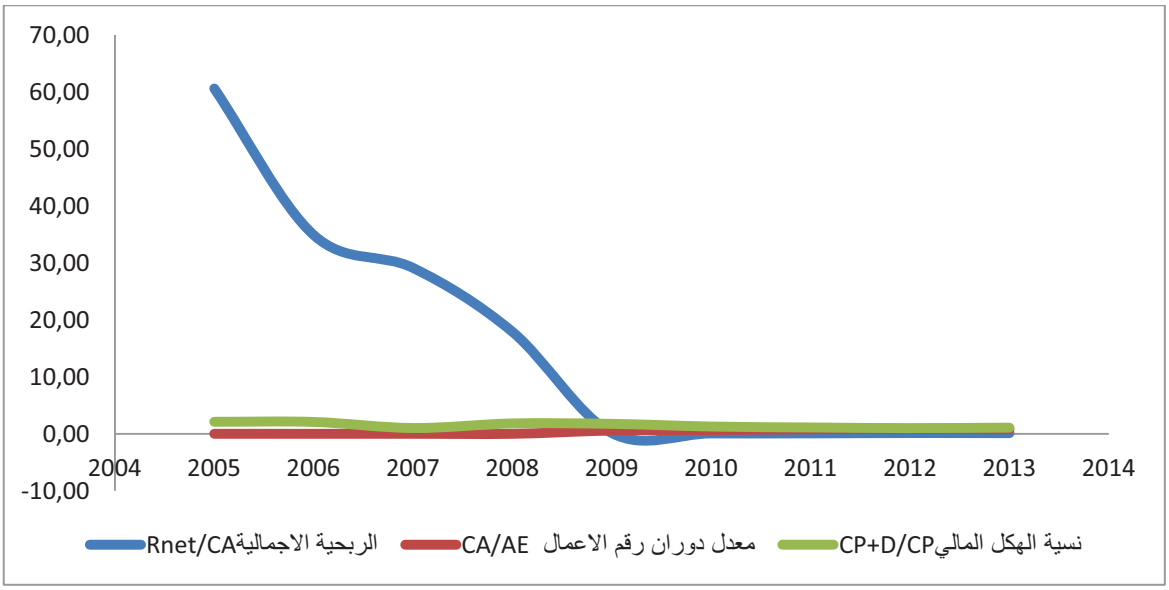

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق باستخدام برنامج EXCEL2007

التعليق: نلاحظ ان الربحية الاجمالية كانت بشكل تنازلي حيال سنوات الدراسة و معدل دوران رقم الاعمال كان بشكل متدبدب لم يكن متزايد و لا متناقص ام النسبة الهيكلية فكانت بشكل ثابت ونستنتج من خلال المنحنى ان المؤسسة الوطنية للأشغال في الابار تعتمد على الهامش الصافي بالدرجة الاولى وعلى دوران الاصل الاقتصادي بدرجة الثانية ومعامل استدانة بالدرجة الثالثة.

6. **تحليل النمو الداخلي باعتمادا على مركبات اثر الرافعة المالية:**

$$g= [R_e+(R_e-i)D/CP](1-is)$$

حيث:

R_e-i: الهامش بين المر دودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة و يسمى أيضا فرق الرافعة؛

D/CP : الرافعة المالية و تقيس تركيبة الهيكل المالي؛

Is :معدل الضريبة على الارباح.

وهدا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02– 19) : يبين مركبات الرافعة المالية الوحدة:%

السنوات	Re	(Re-i)	D/CP	(1-is)	G
2005	0,11	0,07	1,48	0,83	0,18
2006	0,10	0,06	1,54	0,86	0,16
2007	0,13	0,10	1,20	0,86	0,21
2008	0,05	0,02	1,09	0,75	0,06
2009	0,10	0,08	1,04	0,74	0,13
2010	0,09	0,08	3,07	0,74	0,25
2011	0,10	0,10	5,54	0,73	0,49
2012	0,18	0,08	0,09	0,75	0,14
2013	0,15	0,13	0,09	0,72	0,12

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان معدلات المرودية مختلفة من سنة الى اخرى فيبين الجدول اعلاه ان معدلات النمو قريبة من معدلات المردودية المالية وهدا ما يفسر بضعف معدلات توزيع الارباح , او بتفسير اخر ارتفاع معدلات الاحتفاظ بالأرباح و كما

نلاحظ ايضا النسبة الهيكلية جيدة طوال سنوات الدراسة ماعدا السنتين الأخيرتين كما نلاحظ ايضا الزيادة في معدل الضريبة على الارباح بسب زيادة معدلات الضريبة على النشاط المهني 684 مليار دينار قسيمة السيارات 07 مليار دينار وحقوق ضريبية أخرى 41 مليار دينار.

الاستنتاجات:

- وإنطلاقا مما سبق نستنج الأرباح التي حققتها المؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة مكنت المؤسسة من تسديد ديونها وإستهلاك قيمة القروض أي قدرتها على السداد، مما جعل لها إسقلالية مالية نتيجة قدرتها على التحكم في تكاليفها الإجمالية وهذا راجع الى زيادة إقبال الزبائن و نتيجة سمعة الحسنة للمؤسسة.
- بعد تقييمنا للأداء المالي لـ م و ش ب بإستخدام كل من المؤشرات النمو لـ (الإستثمارات والأصول، رقم الأعمال و النتيجة الصافية، القيمة المضافة)، ومؤشرات المردودية، لاحظنا أن المؤسسة كانت تتمتع بمردودية إجمالية وربحية جيدة وشاهدت أيضا إرتفاع في القيمة المضافة وقيمة الأصول، إلا أنها كانت لاتتمتع بالإسقلالية المالية وعدم قدرتها على السداد نتيجة إرتفاع في الديون. وكذا التذبذب الحاصل في نسب النمو، وعدم قدرتها على سداد ديونها مما جعلها لاتتمع بإستقلالية المالية. إلا أن ثلاث سنوات الأخيرت بدأت تتغير النتائج نحو الأفضل حيث شهدت إرتفاع في جميع المؤشرات سابقة الذكر إضافة الى قدرة المؤسسة على سداد ديونها و تمتعها بإستقلالية المالية، مما جعل أدائها المالي يتحسن وهذا راجع لسمات التي تتميز بها. وكذا زيادة إقبال الزبائن على المؤسسة.

و من اجل استمرار المؤسسة في نشاطها ومواكبة تطور :

- استعمال طرق علمية وأساليب حديثة للوصول إلى تقديرات أكثر دقة، ومنافسة الشركات الأخرى ومتغيرات السوق؛
- اقتناء **06** ألات حفر جديدة مما يشجعها على توسيع أنشطتها خاصة خارج الوطن ويحفز العمال على العمل أكثر والإسراع في استكمال أنشطتها؛
- إنشاء فرع في ليبيا تابع إلى مؤسسة **ENTP** والذي يطلق عليه إسم«**ENTP LibyanBranch**» والذي تم إنشاءه وبدأت العمل فيه وذلك باستخدام **03** آلات حفر جديدة مما يساعد المؤسسة على مردودية أكثر والظهور على المستوى الدولي؛
- اقتناء**06**شاحنة من نوع **MAN** وذلك لتسهيل عملية نقل الآلات عند الانتهاء من نشاطها إلى نشاط أخر وذلك نظرا لقدم الآلات واعتمادها على كراء الشاحنات من طرف شركات المناولة وهذا يتطلب تكاليف أكبر على المؤسسة وتعتبر هذه خطوة جادة للتقليل من الأعطال بالإضافة إلى التقليل من تكاليف النقل وتوفير جو ملائم للعمل؛
- العمل على التطبيق الفعال **QHSE** والذي بدوره يضمن صحة وسلامة العمال وهذا ما يحسسهم بالطمأنينة تجاه المؤسسة مما يشجعهم أكثر على العمل وولائهم للمؤسسة بأنها مؤسسة منهم.

خلاصة :

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها و التي قمنا فيها بإسقاط ظاهرة العوامل المؤثرة في النمو الداخلي على المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) الكائن مقرها- بحاسي مسعود- ولاية ورقلة، لاحظنا أن المؤسسة حققت تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة و هذا بالوقوف على معدل النمو الداخلي g.

و من بين النتائج التي توصلنا إليها بعد التحليل يمكننا القول بان المتغيرات المختارة في هذه الدراسة تساهم و هي مجتمعة بنسبة جد كبيرة في تفسير الظاهرة، كما اتضح أن المؤسسة تعتمد على معدل الاحتفاظ بالأرباح كبير في تمويل نموها الداخلي، حيث أنها تتميز بمردودية مالية و اقتصادية جيدة، و من خلال ما سبق نقول أن:

- مستوى نمو المؤسسة الداخلي على التمويل الذاتي بشكل كبير؛
- حجم المؤسسة له تأثير كبير على إستراتيجية نمو المؤسسة و يعود ذلك إلى حجم الاستثمارات و رقم الأعمال و القيمة المضافة...الخ.

المقـــدمة

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

الفصل الثاني:

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار –حاسي مسعود– ورقلة

خلال الفترة 2005-2013

الـخاتمــة

قائمة المصادر والمراجع

قائـــمة الملاحـق

جدول يبين النسب المستخدمة والدلالة منها

العـــــلاقة	التسمـــــــــــية	الدلالـــــــــــة
Rexp /AE	المردودية الاقتصادية الصافية	الاداء الاقتصادي لدورتي الاستغلال و الاستثمار
Rexp/CA	الهامش الصافي للاستغلال	مردودية النشاط التجاري
CA/AE	معدل دوران الاصل الاقتصادي	فعالية الاصل الاقتصادي
Rnet/VA	النتيجة الصافية الى القيمة المضافة	مساهمة القيمة المضافة في قيمة المؤسسة
Rnet/CP	المردودية المالية	مردودية المساهمين
D/CP	نسبة الهيكل المالي	درجة الرفع المالي
AE/CP	معامل الاستدانة	الاستقلالية المالية
Rnet /CA	معدل الهامش الصافي	يترجم السياسة التجارية
Re–i	الهامش بين المر دودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة	الاستقلالية المالية

خاتمـــــــــــــــــــــــــة

تنتهج المؤسسة في تدعيم نموها إستراتيجية تجارية تتمثل في الرفع من المر دودية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم المبيعات و إستراتيجية توزيع الأرباح تتمثل في تخصيص الجزء الأكبر من الأرباح لتدعيم مركزها المالي.

يتغير سلوك المؤسسة في تدعيم نموها الداخلي وفقا للتغيرات الظرفية حيث كان لإعادة الهيكلة و إجراءات التطهير المالي للمؤسسات العمومية انعكاسا واضحا على نتائج المؤسسة كما يمكن للشراكة و المنافسة أن تترك أثارا واضحة المعالم، وإن الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في دراستنا أدلت بنا المسار الصحيح لإثبات صحة فرضياتنا والوصول لنفس النتائج المتوصل اليها،وكذا قدرة المؤسسة على معالجة القضايا اللتي تتاثر بها من الناحية المالية ، ويأتي هذا البحث بعرض الجوانب التي من خلالها حاولنا فهم تأثير الاستراتيجية و التمويل الذاتي بصفة اكبر على النمو.

كما يمكن ذكر إختبار الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات والإقتراحات وأخيرا آفاق البحث كما يلي :

أولا : نتائج البحث :

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية و أخرى تطبيقية و هذا ما مكننا من نفي ا واثبات صحة كل فرضية تم وضعها و فيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

أ- النتائج النظرية :

- ✓ يعتبر النمو الداخلي ظاهرة ديناميكية في ضوء مجموعة من المعايير الاقتصادية و المالية ، اذ يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات تمكن من تحديد وتيرته و اتجاهه؛
- ✓ النمو الداخلي هو ظاهرة تراكمية تتحكم فيه مجموعة من العوامل؛
- ✓ النمو المستقل لا يترجم إلا بنمو الأموال الخاصة أما النمو الداخلي فهو نمو الأصول الاقتصادية؛
- ✓ المر دودية المالية هي مؤشر جيد لقياس النمو الداخلي؛
- ✓ كما تبين أن الرفع المالي ذو تأثير مزدوج على المردودية المالية للمؤسسة، فنجاح المؤسسة ونموها مرهون بمدى قدرتها على تحقيق معدل من المردودية الاقتصادية يغطي تكلفة الاستدانة، وهو ما يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق رفع مالي ، وبذلك يكون أثر الرافعة إيجابيا على المردودية المالية، ومن ثم تحقيق مستوى معين من النمو الداخلي؛
- ✓ للتمويل الذاتي علاقة مباشرة بالنمو الداخلي حيث انه يدعم الأموال الخاصة بشكل مباشر و بشكل غير مباشر كونه طعم يستقطب الديون؛
- ✓ المؤسسات التي تتوفر على قدرة تمويل ذاتي معتبرة لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الأخيرة؛

خاتمـــــــــــــــــــــــــــة

- ✓ لرقم الاعمال و القيمة المضافة ونتيجة الاستغلال و النتيجة الصافية دور مهم في النمو الداخلي للمؤسسة إذا ما تلقى الاهتمام و الدعم الكافيين لازدهار و ارتقاء المؤسسة؛
- ✓ يعتبر النمو ميول المؤسسة الحقيقي باعتباره أهم ظاهرة يمكن أن تغير من حياتها وتمكنها من البروز في محيطها التنافسي، فنمو المؤسسة هو تعبير ديناميكي لظاهرة اقتصادية تعكس مدى نجاح المؤسسة في إنماء طاقاتها الكلية بهدف الاستمرار والبقاء وتتضمن هذه الظاهرة تغييرات في نتائج المؤسسة وفي خصائصها التنظيمية.

ب–النتائج التطبيقية :

- ✓ بالنسبة لمعدلات نمو كل من القيمة المضافة و الفائض الاجمالي للاستغلال فهي تاخد الى حد كبير نفس سلوك رقم الاعمال و هدا مايمكن ترجمته _حسب اعتقادنا_بتقارب خصائص الاستغلال ؛
- ✓ تعتمد مؤسسة ENTP على الهامش الصافي بالدرجة الأولى و على معدل دوران الأصول الاقتصادية بالدرجة الثانية و على معامل الاستدانة بالدرجة الثالثة حيث توجد علاقة بين معدل النمو و معدل الهامش الصافي و بين معدل النمو و معدل دوران الأصول الاقتصادية؛
- ✓ تنتهج المؤسسة في تدعيم نموها إستراتيجية تجارية تتمثل في الرفع من المر دودية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم المبيعات و إستراتيجية توزيع الأرباح تتمثل في تخصيص الجزء الأكبر من الأرباح لتدعيم مركزها المالي؛
- ✓ يتغير سلوك المؤسسة في تدعيم نموها الداخلي وفقا للتغيرات الظرفية حيث كان لإعادة الهيكلة و إجراءات التطهير المالي للمؤسسات العمومية انعكاسا واضحا على نتائج المؤسسة كما يمكن للشراكة و المنافسة أن تترك أثارا واضحة المعا لم.

ثانيا : إختبار الفرضيات :

من خلال دراستنا التطبقية يمكننا إختبار الفرضيات كما يلي :

1- تتعلق الفرضية الأولى بوجود العديد من العوامل التي تؤثر على نمو المؤسسة كون هذه العوامل تختلف من مؤسسة الى أخرى، فمن خلالها يمكنا الحكم على نمو المؤسسة وتوصلنا الى صحة هده الفرصية بتأثر النمو الداخلي بعدة عوامل .والتمويل الداتي من بين هده العوامل ؛
2- تتعلق الفرضية الثانية ان انتهاج استراتيجية مدروسة بشكل دقيق و اتخاد الاحتياطات اللازمة من العوامل التي تساعد على نمو المؤسسات. وتوصلنا الى ان نمو المؤسسة هو ظاهرة إستراتيجية حية ومختلفة تماما عن أي ظاهرة أخرى ستاتيكية، ولوصول المؤسسة للأهداف الموضوعة لإستراتيجية معينة فإنها تتبع إما طريق التخصص أو طريق التنويع، وتخضع المؤسسة عند اختيارها إحدى استراتيجيات النمو لعدة قيود منها ما تكون متعلقة بالضغطات التنافسية أو البيئة المحيطة أو بالموارد والكفاءات اللازمة للنمو.

خاتمــــــــــــــــــــــــــــــة

❖ مما سبق نكون قد أثبتنا صحة الإشكالية الرئسية للدراسة :

" بوجود عوامل مؤثرة في النمو الداخلي للشركات العاملة في قطاع النفط "

ثالثا : التوصيات :

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث قادتنا إلى اقتراح جملة من التوصيات وهي:

- ✓ يجب أن تعمل المؤسسات الاقتصادية على انسجام قراراتها المالية لتحقيق معدلات النمو المستهدفة؛
- ✓ تهيئة المناخ القانوني ليسمح بتنظيم جميع المعاملات المالية بما يضمن المرونة في تحقيق مختلف عمليات النمو؛
- ✓ تقديم تسهيلات مالية خاصة للمؤسسات الاقتصادية التي تحقق معدلات نمو معتبرة؛
- ✓ تهيئة بنوك معلومات توفر للباحثين المعطيات اللازمة عن المؤسسات الاقتصادية لتجنب تعطيل قدراتهم البحثية واستثمار جهودهم في انجاز البحوث.

رابعا : آفاق الدراسة :

إن موضوع النمو الداخلي من المواضيع المهمة والتي تحظى بإهتمام الكثير من المنظرين الباحثين والتي لا تزال تحتاج إلى دراسات ونتائج من شأنها توضيح الأفكار، ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تساهم في إثراء معارفنا وتطلعاتنا، و نظرا لمحددات الموضوع التي دفعت إلى التركيز على بعض الجوانب فانه يبقى بعض المواضيع الأخرى و التي هي على صلة بموضوع البحث و الجديرة بالإثراء و المنافسة مستقبلا والتي لم نتمكن من الإلمام بها في بحثنا هذا منها :

- دراسة نفس الموضوع بين مؤسسات اقتصادية مختلفة الأنماط تجاه النمو؛
- القيام بدراسة نفس الموضوع في مؤسسات مدرجة في البورصة ومعرفة الأثر على قيمة السوقية للأوراق المالية لهذه المؤسسات؛
- – دراسة أهم العوامل المؤثرة في النمو الخارجي للمؤسسة؛
- أهم العوامل المؤثرة في النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ملحق رقم 01: أصول المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة (2005-2013)

الوحدة: دج

السنوات	الاستثمارات	المخزونات	ا الحقوق	مجموع الأصول
2005	15972393103.79	3768384800.53	16563070469.48	36303848373.80
2006	22825190995.70	5302744954.54	14309744054.52	42437680004.76
2007	36573835308.88	6983975339.19	16906432163.48	60464242811.55
2008	45896568474.32	7870373637.13	10892740583.31	64659682694.76
2009	44889109944.27	9620699165.95	16533297931.44	71040107041.66

السنوات	اصول غير جارية	أصول جارية	مجموع الأصول
2010	39470952571.17	28004405513.71	67475358084.88
2011	34050109289.45	29461559013.60	63511668303.05
2012	31142804430.89	31349528062.91	62492332493.37
2013	35 745 453 306,05	38 723 010 927,58	74 468 464 233,63

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ميزانيات خلال 2005-2013

ملحق رقم 02: خصوم المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة **(2005-2013)**

الوحدة : دج

السنوات	أموال الخاصة	الديون	مجموع الخصوم
2005	13514625676.20	20068264447.76	36303848373.80
2006	15582480993.74	23988770728.74	42437680004.76
2007	25744591444.43	30948789264.86	60464242811.55
2008	29465453546.69	32125470689.45	64659682694.76
2009	32484212005.31	33912935483.42	71040107041.66

السنوات	اموال خاصة	خصوم غير جارية	خصوم جارية	مجموع الأصول
2010	**39422981351.02**	**11344250843.28**	**16708125890.58**	**67475358084.88**
2011	**39315403705.61**	**4736714449.78**	**19459550147.66**	**63511668303.05**
2012	**44437586092.17**	**3838507013.93**	**1421629387.70**	**62 492 332 493,80**
2013	**50 225 568 559,07**	**4 536 782 392,98**	**19 706 113 281,58**	**74 468 464 233,63**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ميزانيات خلال 2005-2013

ملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة **(2005-2013)**

الوحدة : دج

العناصر	المبالغ 2005	المبالغ 2006	المبالغ 2007	المبالغ 2008	المبالغ 2009
هامش الإجمالي	1445779.28	8214731.6	27659333.59	17533631.4	**263223735.39**
القيمة المضافة	12759293578	14981048617	17516632502.8	19333360585.43	**2339371045.7**
نتيجة الإستغلال	3183184463	3213342334	3281907441.22	2771847931.51	**5894624058.47**
نتيجة قبل الضريبة	3288141892	3342840242.6	4376655539.69	4118294772.27	**6240923052.57**
النتيجة الصافية	2720958249	2866428282	3770862102.2	3068758458.62	**4642959552.93**

العناصر	المبالغ 2010	المبالغ 2011	المبالغ 2012	المبالغ2013
هامش الإجمالي	——	——	——	——
القيمة المضافة	**24435941206.80**	**24647923771.13**	**27431158513.4**	**33 504 943 296,78**
نتيجة الإستغلال	**11391548477.12**	**11281796816.57**	**12207408152.3**	**17 495 361 014,90**
نتيجة قبل الضريبة	**3979606185.59**	**4108337360.23**	**7658518455.3**	**7 769 615 853,15**
النتيجة الصافية	**2806623711.3**	**3238647125.15**	**5836208569.9**	**5 837 982 466,90**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على جداول حسابات النتائج (2005-2013)

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

I- الكتب :

1) بن ساسي الياس ،**الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة الاسس النظرية لعملية المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية للنمو**"الطبعة الاولى ،وائل للنشر،الاردن،2011.

2) بن ساسي الياس ، قريشي يوسف ، **التسير المالي (الإدارة المالية)**، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

3) خوني رابح و حساني رقية ، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، أتراك للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر،2008 ،

4) فرحات جمعة السعيد، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال (التحديات الراهنة)**،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية ، 2002.

5) محمد لوصايق، **التحليل المالي وتحليل الاستغلال (دروس نظرية وتمارين محلولة)**، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

II البحوث الجامعية :

أ-أطروحات الدكتوراه :

1) بن ساسي الياس **المؤسسة امام خيار النمو الداخلي والنمو الخارجي** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر،2007 /2008.

2) دادن عبد الوهاب ، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 /2008.

ب- مذكرات الماجستير والماستر :

1) بن ساسي الياس" **تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة , دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب** "،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غ منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ، **ورقلة ،2003.**

2) دربال سمية،**سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة،2012 .

3) دادن عبد الوهاب، **نحو مقاربة لتحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر،2004 .

4) حليلو حسام الدين، **التمويل الذاتي واثره في توليد وتجديد التثبيتات "دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لخدمات الابار** ، مذكرة ماستر في علوم المحاسبة المالية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013 .

5) حجاج رمال، **دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة ماستر في علوم المحاسبة المالية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013.

III–المقالات المنشورة :

1) عمار نعيم عبود، **موسوعة مصطلحات إدارة الأعمال،**

http://www.abahe.co.uk/terms-of-business-administration-enc/76692-non-current-assets-a.html

تاريخ التصفح 2014 /04/23 على 30: 14

IV– المجالات :

1) بن ساسي إلياس،**محاولة ضبط مفهومي النمو الداخلي و النمو الخارجي للمؤسسة كمنطلق للمفاضلة بينهما**

مجلة الباحث ،العدد 2008/06–جامعة ورقلة،2008 .

V - المقابلات الشفوية :

1. شيلى محمد، مسؤول DFC بالمقر الاجتماعي،الاستراتجية ، م و ش ب، بتاريخ 2014/03/25 .
2. معطى الله، مسؤولة QHSE، أهداف ،المنافسين، م و ش ب، 2014/03/26.
3. كريم بن علاة، مشرف اعداد الميزانيات والتقارير المالية ، تحليل الميزانيات ، م و ش ب، بتاريخ 2014/04/1.

VI ـ التقارير المالية:

1. التقرير المالي للمؤسسة الوطنية للاشغال في الابار، لسنة2010 .
2. التقرير المالي للمؤسسة الوطنية للاشغال في الابار، لسنة2011.

ثانيا: المراجع والمصادر وباللغة الأجنبية :

الكتب :

1) Bienaymé Alain, **La Croissance des Entreprises: analyse dynamique des fonctions de la firme**, Tome 1, Bordas, 1971.
2) G. Depallens et J-P.Jobard **; gestion financière de l'entreprise** ،10edition , Sirey , paris1990.
3) Samuel Karine Evrard, **Stratégie de l'entreprise**, Presses Universitaires de Grenoble, Paris, 2006.
4) -Honoré L., **Gestion financière**, Armand , France, 2004.
5) Vernimmen Pierre, **Finance d'entreprise**, 5eme édition, Dalloz, Paris, 2005.
6) Caby Jéroe, Koehl Jacky, **Analyse financière**, Pearson, Paris, 2003.
7) Chiha.k, **finance d'entreprise approche stratégique** ,edition houma , Alger, 2009.
8) ICHAK Adize **le cycle de vie de l'entreprise, diagnestic et theories**, édition d'organisation, Paris, 1991.

II- أطروحات الدكتوراه :

1) Witmeur Olivier, **L'évolution des stratégies de croissance des jeunes entreprises,** Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Libre de Bruxelles.
2) Moungou Sabine Patricia, **La croissance de l'entreprise - Le cas des l'industries agroalimentaires de l'économie camerounaise**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Nantes, 2005.

III- المقالات المنشورة :

1) Xiaoyun Chen, Huan Zou, Danny T. Wong
How do new ventures grow : firm capabilities, growth strategies and performance"
IN July 2008.

2) Bernard HAUDEVILLE, Rédha YOUNES BOUACIDA

Les relations entre activités technologiques, innovation et croissance dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises *Université Paul Cézanne - Aix Marseille II I.*

3)Popa Postariu Andrea Elena

La croissance des PME par le biais des ressources et compétences : quelles voies ?
Université Pierre-Mendès-France - Grenoble II .

4) Otto Andersen and Low Suat Kheam

"Resource-based theory and international growth strategies: an exploratory study"